النهج الديمقراطي
ⵜⴰⴱⵔⵉⴷⵜ ⵜⴰⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵜ
النهج الديمقراطي إلى الأمام من أجل الاشتراكية
• العدد: 341
من 7 إلى 13 يناير 2020
• الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: سعيد رحيم • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

لجنة البديل التنموي جعجعة بدون طحين

ضيف العدد:
عبد الاله الحريف

خاطئ من يظن أن الامبريالية يمكن أن تكون حليفة الشعوب في نضالها ضد الاستبداد.

التكتيك النقابي السديد بقطاع التعليم في الفترة الراهنة 5
بوادر إنهيار مقومات الدولة 6
حول تصاعد النزعة العدوانية للامبريالية الأمريكية 11
الوضع الطبقي للمثقف وعلاقته بالسلطة 14

كلمة العدد

راهنية العمل النقابي الديمقراطي من أجل التغيير

توافرت عدة شروط موضوعية وذاتية، لاسترجاع موضوع العمل النقابي إلى مقدمة جدول أعمال حاملي المشروع الديمقراطي في شموليته. إن الأزمة العميقة التي تشهدها الأوضاع العامة وفي مقدمتها انحدار مؤشرات الوضع الاجتماعي إلى القعر، وتعمق تلك الأزمة مع الوصفات الصادرة عن صندوق النقد الدولي وتوجيهها لمسارات ما يسمى بالحوار الاجتماعي وفق سياسة تقشفية تروم تكثيف الاستغلال وخفض تكاليف الإنتاج في شروط غير لائقة...

أمام هكذا وضع، يبقى العمل النقابي كأداة وسلاح للطبقة العاملة في صراعها ضد الاستغلال وضد الاستبداد. إنها تنظيم لعملية المقاومة الجماعية لجشع الرأسمال وافتراس الباطرونا.

وبالنظرللوضع المتردي الذي آل إليه العمل النقابي في المغرب، في ظل تواجد الغالبية العظمى من العاملين والمنتجين الفعليين خارج دائرة التأطير النقابي، تتهدد هذا العمل المنظم للمقاومة في المرحلة،عدة مخاطر:

– الهجوم المخزني على الحريات والحريات النقابية بالأساس، فضلا عن تحييد المركزيات النقابية من معادلة الصراع.

– هيمنة البيروقراطية النقابية واستعدادها الدائم للتعاون الطبقي ضد الشغيلة والمأجورين.

– هشاشة التأطير والتكوين وسط النقابة كمدرسة لممارسة الصراع الاجتماعي.

– سقوط المناضلين الجدريين بقطاعاتهم في العفوية النقابية.

– ضعف الانخراط في العمل النقابي (أقل من 3 في المائة) بل فقدان الثقة في النقابيين.

– ضعف النضال الوحدوي وحتى التضامني بين القطاعات وبين المركزيات النقابية؛

– بروز أشكال جديدة للاستغلال، وصعوبة نفاد العمل النقابي في أوساطها.

إن الممارسة النقابية الخالصة للمناضلين، مهما بلغت ديناميكيتها في غياب أهداف سياسية وبرامج تأطيرية واضحة للعاملات والعمال، لا تنتج سوى العفوية. وعفوية حركة الطبقة العاملة هي النقابوية وهو ما يلفظها كليا إلى حضن إيديولوجية البورجوازية. ولنا في تاريخ وتجارب الشعوب والحركة العمالية ما يفيد كثيرا، وكما لاحظ ذلك لينين من حيث أن الارتباط الكبير للنضال النقابي الاقتصادي بالنضال السياسي يتحقق أوقات المد الثوري (الغريزة الثورية للعمال)، بينما تبعد المسافة بين الوعي النقابي والوعي الثوري.

وقد لاحظنا التدخلات المتكررة للقيادات البيروقراطية في نسف كبريات المعارك الحاسمة التي أبانت عن وحدة عمالية في مواجهة تشريعات رجعية أو في مواجهتها للباطرونا وخدام الدولة المخزنية. وقد توفقت البيروقراطية أيضا في نشر التفرقة وشتات الفعل النقابي على أوسع عدد من النقابات في صيغة التعددية المفترى عليها. إنها تستطيع ذلك لأنها تشكيلة اجتماعية متذبذبة، ورجعية، لأنها في نفس الوقت تتحكم في مستوى النضالات وأفاقها، تأخذ المسافة اللازمة من الإدارة والدولة في معادلة الحفاظ على ذات شروط الاستغلال.

لا يزال العمل النقابي ذو راهنية كبيرة، ولا تزال النقابة تشكل الأداة الضرورية والمناسبة للدفاع عن العاملات والعمال. وبعيدا عن إشاعة ثقافة تبرير الاستسلام والخضوع لأمر واقع تفرضه الباطرونا وحكومتها اللصوصية، تبقى شروط النهوض بالعمل النقابي وتصحيح مساره قائمة. ولعل أهم مداخل استرجاع الثقة للعمل النقابي، تستوجب على المناضلين المقتنعين بالدور التاريخي للطبقة العاملة العمل على:

– الصراع، ليس بشكل فوقي ومن دون هوادة من أجل الديمقراطية الداخلية والحزم في القضايا التنظيمية والمالية والإدارية للنقابة.

– فرض تبني مطالب بعض الفئات واحتضانها والنضال من أجل تحقيق مطالبها ودون ذلك هو مساهمة في تشتيت الحركة وفي تلاشي جذوتها.

– تشكيل أقطاب وتشبيك الفعل النضالي لقطاعات من مركزيات مختلفة على أرضية المطالب المشتركة.

– تنسيق المعارك وتوحيد النضالات في أفق وحدة نقابية.

إذا كان من المعروف أن الهدف من العمل النقابي هو تحسين شروط الاستغلال، فمن المؤكد أن العمل من أجل الارتقاء بوعي الطبقة العاملة، وتمكينها من أدواتها الحقيقية في صراعها ضد الاستغلال، أي من نقابتها الموحدة والمستقلة لممارسة الصراع في واجهته النقابية الاقتصادية، ومن الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين معبرا طبقيا حاسما من أجل بناء مجتمع الحرية والكرامة والمساواة. فكل عمل نقابي أو عمل مباشر مع العمال، محكوم بالفشل ما لم يفتح أمام هذه الطبقة الأكثر ثورية على الإطلاق آفاق خلاصها والظفر بالسلطة السياسية التي هي أهل لها وباستحقاق.

السحب: مطبعة العهد الجديد
www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr
عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس: 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 – رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

النهج الديمقراطي بجهة بني ملال يتضامن مع ضحايا الهجمة الشرسة على الحريات

أمام تنامي نضالات واحتجاجات الجماهير الشعبية وقواها الحية الرافضة للسياسات اللاشعبية للنظام المخزني وللفساد وناهبي المال العام والتضييق الممنهج على الحريات الديمقراطية، يتصاعد القمع المخزني في مواجهة حرية التعبير والاحتجاج. وفي إطار متابعة الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي لما يجسد المقاربة القمعية في مواجهة الاحتجاجات والمطالب المرفوعة على مستوى جهة بني ملال خنيفر، فإنها تعلن ما يلي:

- تجديد تضامنها مع الرفيق اسماعيل امرار الكاتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم ج وت / التوجه الديمقراطي، والمتابع على خلفية بيانات المكتب الجهوي، التي تفضح الاختلالات الإدارية بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة، مطالبة بوقف المتابعة وفتح ملف الفساد بالأكاديمية

- إدانتها للقمع المسلط على الأشكال الاحتجاجية للمعطلين والمعطلات المطالبين بحقهم المشروع في الشغل بمدينة أزيلال وبمدينة دمنات حيث تعرض رفيقينا محمد جفى ومحمد الميلودي للإصابة والاعتقال المؤقت إلى جانب من طالهم التدخل القمعي، ومطالبتها الدولة باحترام حقهم في التنظيم و الاحتجاج وبتوفير الشغل للمعطلين.

- تضامنها المبدئي مع المناضل باحماد عبد العالي (بودا غسان)، الذي تم اعتقاله بسبب انخراطه في أغلب الاحتجاجات بإقليم خنيفرة وتدويناته على صفحة الفايسبوك، كما تحيي عالية الأساتذة المحامين الذين بادروا وتطوعوا لمؤازرته، ومطالبتها الدولة بالتراجع عن سياسة تكميم الأفواه وقمع الأصوات الحرة.

- إدانتها للحكم الصادر في حق المناضل سعيد اوفريد على خلفية تدويناته في مواقع التواصل الاجتماعي.

- دعوتها جميع القوى المناضلة من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية إلى توحيد الصفوف في مواجهة السياسة القمعية للنظام المخزني والتي يرمي من ورائها إلى الإجهاز على ما تبقى من حقوق ومكتسبات الشعب المغربي، وللمطالبة بإطلاق جميع المعتقلين السياسيين وتلبية مطالب الجماهير الشعبية

الكتابة الجهوية / بني ملال خنيفرة

النهج الديمقراطي بجهة الجنوب يتضامن مع معتقلي الرأي ويطالب باطلاق سراحهم ويدعم كل نضالات الطبقة العاملة بجهة الجنوب ضد الباطرونا ودولتها المخزنية

عقد النهج الديمقراطي بجهة الجنوب مجلسه الجهوي ببيوكرى يوم 1 يناير 2020 تحت شعار " تكثيف النضال من أجل توفير شروط تحقيق النقلة النوعية للاعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين " وبعد المصادقة على التقرير السياسي والبرنامج النضالي المقدم من طرف الكتابة الجهوية والتداول في المستجدات التنظيمية والنضالية والسياسية سجل ما يلي :

- تغول الدولة البوليسية بالمغرب عبر الهجوم على الحريات والحق في الاحتجاج وذلك بشن حملة من الاعتقالات في صفوف الصحفيين والمدونين والناشطين الحقوقيين الفاضحين للاستبداد والفساد المستشري في مؤسسات الدولة المخزنية وانعكاساته على الجماهير الشعبية .

- استمرار النظام المخزني في نهج سایاساته النيوليبرالية عبر الزحف على المكتسبات التاريخية للشعب المغربي في مجالات الحريات والصحة والتعليم والشغل والخدمات الاجتماعية وتفويت المؤسسات الاستراتيجية للرأسمال الاجنبي والمحلي .

- نمو الوعي الشعبي المتجسد في شن حملات تضامنية واسعة في وسائل التواصل الاجتماعي وفي الميدان عبر الوقفات الاحتجاجية اتجاه قضية الاعتقال السياسي .

وأمام هذه الاوضاع السياسية والاجتماعية يعلن النهج الديمقراطي بجهة الجنوب ما يلي :

- تثمينه لعمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الخامس للنهج الديمقراطي وتأكيده الانخراط في عملها والمساهمة الفعالة في مهمة الاعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين . ات ، وكذلك كل القرارات والمواقف الصادرة عن الكتابة الوطنية .

- يدين كل حملات الاستدعاءات من طرف الشرطة القضائية والاعتقالات التي تطال الفنانين والمدونين والصحفيين الشباب مع مطالبته باطلاق سراحهم ووقف كل المتابعات في حقهم .

- يثمن العمل المشترك الذي أسسته القوى السياسية والنقابية والشبيبية والجمعوية عبر تأسيس الجبهة الاجتماعية مع تأكيده ضرورة جعل هذا العمل الجبهوي التاريخي وعاء مفتوح في وجه كل القوى المجتمعية المناهضة لسياسات الدولة المخزنية ومناضل من أجل كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمغرب.

- يدين بشدة اعتقال الناشط الحقوقي رشيد سيدي بابا بمدينة طاطا والحكم عليه بستة أشهر نافذة مع تغريمه على إثر دعوته السكان للاحتجاج والتنديد بنهب واستحواذ أمراء من الخليج لمساحات من الاراضي تقدر بالهكتارات بالمنطقة ، كما يسجل ادانته الصارخة لاعتقال التلميذ حمزة الذي يتابع دراسته بالثانية باكالوريا بمدينة العيون بالصحراء على اثر نشره لأغنية " راب " تنتقد سياسات الدولة المخزنية.

- يدين استمرار الدولة المخزنية في التغاضي عن المافيا العقارية بالجهة في استحواذها على الاراضي والعقارات واستغلال الأسواق (اكادير ، انزكان ، بيوكرى ، تزنيت ، أولاد تايمة ...) بالمجال الحضري .

- يدين تغاضي الدولة عن سلوكات الرعاة الوافدين على بعض المناطق بالجهة باستباحتهم لممتلكات الساكنة من المياه والأشجار وكذلك ما تعرفه المنطقة من إنزال لأسراب من الخنزير البري مع استمرار نهج سياسة نهب الثروة السمكية من خلال سياسة الدولة الموجهة للتصدير والتي تشرعن للفوضى والمضاربة التي ساهمت في ارتفاع مهول لأسعار الأسماك والجيد منها لم يعد يعرف الطريق للأسواق المحلية.

- يدين سياسة الدولة الممنهجة في تهجير سكان بعض المناطق الجبلية والسهلية بالجهة من خلال:

• الترخيص للمقالع والمصانع الملوثة للبيئة (لافارج هولسيم) والمناجم التي تستغل المياه الجوفية وتدمر البيئة وتنهب الثروة المعدنية دون أن تقدم إضافة للساكنة لا من حيث التشغيل أو اقتسام الثروة وفي مناطق تعرف كثافة سكانية من الأطلس الصغير (طاطا،تزنيت،أيت باها، تارودانت...).

• ترامي المندوبية السامية للمياه والغابات على أراضي الساكنة الجبلية والسهلية بالجهة باعتماد قانون التحفيظ الجماعي على المقاس من خلال حرمان السكان الأصليين من تحفيظ جميع الأراضي التي ورثوها عن الأجداد لقرون مضت.

- ادانته للهجوم الذي تشنه الباطرونا بالضيعات الفلاحية وبالمحطات الصناعية والخدماتية بالجهة على حقوق الطبقة العاملة وعلى العمل النقابي عامة من خلال الاستغلال المفرط والعمل في شروط لا إنسانية وبأجور زهيدة في ظل استفحال غلاء المعيشة وطرد للنقابيين وتشريد العمال والعاملات(شركة روزا وشركة صوبروفيل باشتوكة ايت باها نموذجا....)

- تضامنه مع معركة بحارة الصيد بأعالي البحار التابعين لشركة امنيوم شمال المغرب في نضالهم من أجل تحسين شروط عملهم عبر الرفع من الاجور والتعويض عن فترة الراحة البيولوجية واصلاح المراكب المهترئة في غالبيتها .

- يسجل بأن الجهة مهددة بالعطش في المستقبل القريب جدا بسبب النهب المتواصل للفرشة المائية بسهل سوس والاستغلال المفرط لمخزون السدود من طرف الشركات المرتبطة بالبورجوازية الكمبرادورية العميلة للرأسمال العالمي والحل المقترح من طرف الدولة بتحلية مياه البحر سوف تكون له عواقب وخيمة على صحة المواطنين وعلى التربة وعلى الحياة البحرية على السواء .

- يدين التهميش والاقصاء الذي يطال مجموعة من الاحياء والمراكز الحضرية والشبه حضرية فيما يتعلق بغياب البنيات التحتية الاساسية (نموذج ايت اعميرة - القليعة...)

- يستنكر انتشار تلوث المجال البيئي بمخلفات المواد الفلاحية واستعمال المبيدات الزراعية بشكل خطير مما يؤثر على الماء والهواء والتربة اضافة الى انتشار المطارح العشوائية بالمجال الغابوي بغابة ادمين بجماعة اولاد داحو.

- يعبر عن رفضه لتدهور الوضع الصحي بالجهة وغياب خدمات صحية في المستوى تضمن كرامة المواطنين والمواطنات.

عن المجلس الجهوي

لا بديل عن المقاومة الشعبية

بيوكرى

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان:

لنجعل من 2020 سنة صمود و نضال من أجل فرض احترام مبادئ و قيم حقوق الإنسان و العيش الكريم للجميع

عقد مكتب الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان باشتوكة أيت باها اجتماعه العادي يوم الثلاثاء 31 دجنبر 2019 بمقر الفرع ببيوكرى، على بعد ساعات معدودة على توديع سنة تميزت بمزيد من الإجهاز على مكتسبات الشعب المغربي في مجال الحريات والحقوق وتنصل الدولة من التزاماتها الحقوقية ، وإذ يستغل مكتب الفرع هذه المناسبة لتهنئة الجميع بحلول السنة الميلادية الجديدة متمنيا أن تكون سنة صمود ونضال من أجل فرض احترام مبادئ وقيم حقوق الانسان والعيش الكريم للجميع ، يعلن للرأي العام ما يلي :

1 - يدين رفض السلطات المحلية - ممثلة في السيد قائد المقاطعة الثانية ببيوكرى - تسلم ملف تجديد مكتب الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الانسان باشتوكة أيت باها بدعوى أن الجمعية غير قانونية ؟؟؟ وعليه فإن المكتب يؤكد للجميع أن الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان باشتوكة ايت باها هو فرع من شبكة فروع لجمعية ذات صفة المنفعة العامة نظمت مؤتمرها الوطني الثاني عشر شهر ابريل 2019 وحصل مكتبها المركزي على وصل إيداعه القانوني ، وأن هذا الفرع أسس واشتغل بالإقليم بشكل قانوني منذ سنة 2003 ، وأن السيد القائد لا يملك اختصاص البث في قانونية الجمعيات من دونها ، وأن القضاء هو المختص بذلك طبقا للفصل 7 من ظهير 1.58376 وبذلك يكون ما أقدم عليه السيد القائد شططا في استعمال السلطة واعتداء على اختصاص غيره .

2 - وقف مكتب الفرع على استمرار هجوم الرعاة الرحل على ممتلكات المواطنات والمواطنين وتهديد سلامتهم الجسدية في العديد من مناطق الاقليم خاصة منطقتي (ايت ميلك) و(سيدي بوسحاب) وما واكب ذلك من احتجاجات الساكنة دون أن يجد ذلك صدا لدى المسؤولين ، وعليه فإن مكتب الفرع إذ يعلن تضامنه اللامشروط مع المتضررين يشجب استمرار الصمت المريع للسلطات الاقليمية اتجاه اعتداءات هؤلاء الرحل .

-3 يعلن تضامنه مع العاملات والعمال بالقطاع الفلاحي الذين دخلوا في اعتصامات بطولية من أجل انتزاع حقوقهم المهضومة ومن أجل فرض احترام قانون الشغل :

~ عاملات وعمال شركة " روزا فلور" المعتصمين أمام إدارة الشركة منذ شهور نتيجة توقف الشركة عن العمل دون تسوية مستحقاتهم المادية .

~ عامل بشركة "صوبروفيل " المعتصم أمام إدارة الشركة منذ أسابيع نتيجة فصله تعسفا عن العمل .

~ عاملين من شركة "ماريسا 9 " الذين سيدخلان في اعتصام أمام ادارة شركة " ازيرا " نتيجة توقيفهما عن العمل تعسفا ابتداء من فاتح يناير 2020 .

4 - يعلن مكتب الفرع تضامنه المطلق مع أعوان الحراسة والنظافة بالمؤسسات التعليمية بالإقليم والذين يعانون جراء عدم التزام الشركتين المشغلتين بقانون الشغل (عدم احترام الحد الادنى للأجور - الحرمان من أيام الراحة الاسبوعية -...) .

4 - وقف مكتب الفرع بتاريخ 27 دجنبر 2019 على تلوث مياه الشرب بحي التوامة (قرب إعدادية العربي الشتوكي) ببيوكرى ، حيث عاين أعضاء من المكتب انبعاث روائح كريهة وطعم مر لمياه الشرب ، وعليه فإن المكتب يطالب بفتح تحقيق في هذه الواقعة ويحمل تبعات تلوث مياه الشرب بهذا الحي لمصالح المكتب الوطني للماء الصالح للشرب .

5 - يطالب مكتب الفرع بفتح تحقيق نزيه في سبب تعثر أشغال مشروع تزويد دواوير جماعة تسكدلت بالماء الصالح للشرب في إطار البرنامج الوطني لتعميم تزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب والذي وقعت اتفاقية الشراكة منذ 25 أكتوبر 2013 بين جماعة تسكدلت والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ، وقد أكد لنا العديد من الساكنة أن أحد المقاولين أوقف الاشغال بسبب عدم توصله بأي ملبغ مالي منذ شروعه في تنفيذ الأشغال (المشروع ممول من طرف البنك الاسلامي في جزء كبير منه) .

6 - يستهجن استمرار إغلاق القاعة المغطاة ببيوكرى في وجه جزء مهم من روادها (في حين لازال بعض المحظوظين يستفيدون منها - ما يسمى فرق المصالح الخارجية -) في إجراء تمييزي وغير مبرر ، ويدعو كافة مناضلي ومناضلات الفرع الانخراط في الأشكال النضالية التي يعتزم المتضررون والمتضررات تنظيمها ضدا على هذا الأجراء التمييزي .

-7 يعلن تضامنه المطلق مع ساكنة "دوار ادريس " بحي التوامة ببيوكرى المحرومين من ربط مساكنهم بقنوات الصرف الصحي والذين يعانون من مخلفات انتشار مياه الصرف الصحي بأزقة الحي .

الدار البيضاء

عاملات وعمال شركة الأملاك الفلاحية يقررون الإضراب والاعتصام أمام مقر إدارة الشركة بالدار البيضاء يوم الإثنين 6 يناير 2020

بعد استنفاد كافة مراحل الحوار والاتصال على الأصعدة المحلية وانكشاف المناورات التي جعل من الحوار على هذا المستوى حوارا مغشوشا يطبعه التسويف والسعي بالموازاة للضغط على العاملات والعمال بكافة الاساليب لدفعهم للتنازل عن انتمائهم الحر للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي وبعد مراسلتنا بتاريخ 04 دجنبر 2019 للرئيس المدير العام لشركة الاملاك الفلاحية التي تناولت بالتفصيل مظالم ومطالب العاملات والعمال في الضيعتين الفلاحيتين بالمعازيز وتيداس ومعمل التقطير بتيداس وضيعة المناصرة/ القنيطرة التابعة لعطور المغرب ضيعة سيدي الكامل 2 في مشرع بقصيري/سيدي قاسم وذلك رغبة منا في تدخله العاجل بما ينصف العملات والعمال ضحايا التمييز والتجويع والدوس على الحريات النقابية والاستجابة لمطالبهم التي ذكرنا بها المسؤول الأول على الشركة على النحو التالي:

- التمييز ضد العمال بسبب انتمائهم لنقابتنا والتضييق على حقهم في التنظيم والنقابي.

- التمييز من حيث التحفيزات بين عاملات وعمال يقومون بنفس العمل ويساهمون بنفس القدر والاهمية في مردودية الوحدات المشار أليها أعلاه.

- منع ابناء العمال المنتمين لنقابتنا من العمل بإحدى الضيعات الفلاحية عقابا لهم على اختيارهم النقابي.

- الضغط على أحد الاجراء المشهود له بالكفاءة وحسن السلوك لمجرد "الاشتباه" في ارتباطه بنقابتنا وتوقيفه عن العمل.

- عدم تمكين أجراء بعض الضيعات من بطاقة الشغل وعدم تحيينها في مؤسسات أخرى.

- تأخير التدويم أو المناورة في أجرأته خدمة لسماسرة محسوبين على العمل النقابي، في ضرب صريح لاتفاق سابق مع مسؤولي الموارد البشرية.

- حرمان عمال معمل تيداس من منحة القفة ومنحة الأخطار ومنحة المردودية رغم التضحيات التي يتكبدونها للإبقاء على المردودية في اعلى مستويتها.

- التحايل بجميع الوسائل لحرمان عاملات الضيعة الفلاحية لمعازيز من فرص الشغل ومعها حقهم في التغطية الاجتماعية والصحية والحرمان لاحقا من الحق في المعاش.

بعد كل هذه المساعي قرر العمال والعاملات المعنيون في المؤسسات المذكورة خوض اضراب يوم الاثنين 6 يناير الجاري مع اعتصام أمام مقر شركة الاملاك الفلاحية في الدار البيضاء قابلين للتمديد إلى غاية فتح حوار مركزي مسؤول بين إدارة الشركة وجامعتنا بما يحمي الحريات النقابية ويرفع الظلم الواقع على الأجراء المتضررين ويحقق مطالبهم المشروعة.

ونحن إذ نخبر الرأي العام الوطني بما تقدم فإننا نحمل المسؤولية كاملة لمسؤولي الشركة الذي جعلوا من الحوار المحلي مضيعة للوقت على حساب شكايات ومطالب المعنيين وعلى حساب السير العادي للعمل حيث تشهد أغلب الوحدات المعنية بهذا التوتر أوضاعا مزرية بسبب سوء التدبير وتحويل التحفيزات إلى موارد لشراء الدمم.

عن لجنة تنسيق عاملات وعمال المؤسسات المعنية

الرباط في 02 يناير 2019

هل سيفضي حوار الوزارة مع النقابات إلى حلول منصفة للشغيلة التعليمية؟

على وقع احتجاج العديد من فيئات الشغيلة التعليمية وبعد توقف لزهاء شهرين، تم استئناف الحوار بين النقابات التعليمية ووزارة التربية الوطنية ممثلة بمديرة الموارد البشرية، يوم الخميس 2 يناير 2020، وحسب بلاغ صادر عن خمس نقابات شاركت في الحوار فقد قدم ممثلو الوزارة الأجوبة التالية:

1- ملف الإدارة التربوية، بعد اجتماع 5 دجنبر 2019 تم إرسال مشروع مرسومين في الموضوع، في 18 دجنبر 2019، إلى وزارة المالية والوظيفة العمومية:

1) مشروع مرسوم تعديلي لمراكز التكوين يقضي بمنح دبلوم متصرف تربوي، الدرجة الأولى، بعد سنتين من التكوين، الأولى نظرية والثانية ميدانية، كما أن الولوج إلى مسلك الإدارة التربوية يتم بعد النجاح في المباراة، للحاصلين على الإجازة، بعد قضائهم 6 سنوات، على الأقل، في الأقدمية العامة.

2) مشروع مرسوم تعديلي يقضي بتغيير الإطار إلى متصرف إبتداء من 2015 للمسند إليهم الإدارة التربوية بعد قضاء أربع سنوات في المهمة، ومنح سنتين اعتباريتين للمرتبين في الدرجة الأولى، وتغيير الإطار للمرتبين في الدرجة الثانية مباشرة بعد ترقيتهم إلى الدرجة الأولى مع فتح باب الترقية بالدرجة الممتازة لهذا الإطار الجديد إبتداء من 1 يناير 2018.

كما أن تسوية وضعية خريجي المسلك لجميع الأفواج منذ 2015، ووضع إطار متصرف تربوي من الدرجة الثانية في طور الانقراض، على أساس احتساب السنة الثانية كسنة للتكوين الميداني.

2 - ملف حاملي الشهادات، سيتم عرض مشروع مرسوم تعديلي ينص على الترقية بالشهادة وتغيير الإطار عن طريق المباراة حسب المناصب المالية المفتوحة (مع العلم أن عدد المناصب التي تفتح سنويا في السلك الثانوي التأهيلي يتراوح ما بين 4000 و5000 منصب)، وينظم ذلك بقرار لوزير التربية الوطنية، يحدد فيه التفاصيل.

3- ضحايا المرسوم 2.19.504: المونون والذين لم يستوفوا الشرط النظامي بعد إضافة السنوات الاعتبارية أي ضحايا ملف ضحايا النظامين وفوجا 93 و94، وعدت الوزارة بدراسة الموضوع في أفق إيجاد حلول منصفة.

4- ملف أطر التوجيه والتخطيط التربوي: التزمت الوزارة بعرض مشروع مرسومين في أقرب الآجال:

- يتعلق الأول بمركز التكوين، على أساس التخرج بدبلوم مستشار، الدرجة الأولى السلم 11 بحكم أن الدخول إلى المركز بالسلم العاشر ومدة التكوين سنتين.

- وتعلق الثاني بمشروع مرسوم تعديلي للنظام الأساسي لوضع مستشار الدرجة الثانية في طور الانقراض.

وقد أكدنا من جهتنا على معالجة الملف على أساس توحيد الإطار مفتش وتغيير الإطار لمستشاري أفواج ما بعد 2004.

5 - المكلفون خارج سلكهم: التزمت الوزارة بعرض مشروع مرسوم في موضوع تغيير الإطار في لقاء مقبل.

6- المساعدون الإداريون والمساعدون التقنيون: الوزارة متفقة على إحداث إطار المساعد التربوي في النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية وحدف السلم 6 وفتح الترقي إلى السلم 10، والنقابات تطالب بحدف السلم 7 كذلك وبالتسريع بالإدماج في النظام الأساسي عن طريق مرسوم تعديلي للنظام الأساسي الحالي.

7 - ملف دكاترة التربية الوطنية: الوزارة متفقة على إحداث إطار أستاذ باحث في النظام الأساسي الجديد والنقابات تطالب بالتسريع عن طريق مرسوم تعديلي؛

8 - ملف المبرزين: استئناف النقاش، من حيث توقف، على قاعدة اتفاق 19 أبريل 2011.

وتم الاتفاق على مواصلة النقاش في مختلف القضايا المطروحة، يوم الثلاثاء 21 يناير 2020، وعقد اجتماع خاص بالنظام الأساسي الخميس 30 يناير 2020.

أما الملفات المرتقب إعادة الحوار حولها فهي: الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، المقصيون من خارج السلم والدرجة الجديدة، أطر التسيير المادي والمالي، الملحقون، العرضيون المدمجون، المفتشون، الزنزانة 10، ضحايا ملف الزنزانة 9، أساتذة الأمازيغية، الأطر المشتركة، المعفيون والمرسبون، أساتذة المهجر...

إن التنسيق الخماسي للنقابات التعليمية، وهو يخبر الرأي العام التعليمي بهذه المستجدات، يجدد دعمه ومساندته لكافة المعارك النضالية التي تخوضها مختلف الفئات التعليمية، ويأمل أن تتوفر الإرادة المشتركة لإنجاح الحوار، على أرضية الإنصاف ورفع الحيف عن الشغيلة التعليمية، والتعجيل بإخراج نظام عادل ومنصف ومحفز وموحد، لكل الشغيلة التعليمية بمن فيها الأساتذة الذين فُرِض عليهم التعاقد.

النقابة الوطنية للتعليم CDT
الجامعة الحرة للتعليم UGTM
النقابة الوطنية للتعليم FDT
الجامعة الوطنية للتعليم UMT
الجامعة الوطنية للتعليم FNE

طانطان

بحارة الصيد بأعالي البحار لشركة امنيوم شمال المغرب نضال مستمر للأسبوع الثاني

في تقرير أولي للمناضل النقابي محمد الشيخ خوماني، حول معركة بحارة الصيد بأعالي البحار التابعين لشركة امنيوم شمال المغرب والمملوكة للعراقي، توصلت الجريدة بنسخة منه يشير إلى ما يلي:

معطيات تقنية : يتكون أسطول الشركة من 45 سفينة صيد بأعالي البحار. وقد يصل عدد العاملين على مثن المركب الواحد 20 عاملا.

يخوض بحارة الصيد بأعالي البحار بمدينة الوطية وهي بلدية تبعد عن مدينة طانطان بحوالي 25 كلم جنوبا عبر الطريق الوطنية رقم 01 معركة بطولية منذ أزيد من 10 أيام وذلك بهدف تحسين وضعيتهم المالية وظروف عملهم وكان الأمر في البداية بتنسيق مع باقي العاملين أي البحارة على مستوى ميناء مدينة أكادير حيث تم الاتفاق مسبقا على تحفيز يسلم للمعنين بناء على انضباطهم داخل المراكب وأيضا غياب أي تقرير من ربان المركب. وعبر صاحب الشركة عن استعداده التوقيع على ذلك ضمن محضر توقعه إلى جانبه السلطات، إلا أن رفض البحارة ومناورة صاحب الشركة والحياد السلبي للسلطات حال دون التوصل إلى اتفاق .

الثاني، هو التعويض عن فترة الراحة البيولوجية والتي تحددها الوزارة حيث تصل إلى 6 أشهر في السنة يتوقف فيها العمل ولا يتقاضى البحار أي تعويض باستثناء فترة المناوبة والتي تعرف لدى البحارة بالواتتشي. زد على ذلك توقف التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال تلك الفترة، وهو ما يعني توقيف التغطية الصحية الإجبارية، وهو ما يزيد من أعباء البحارة وعوائلهم التي تعاني الأمرين جراء ما يمكن أنسميه هشاشة العمل .

رفض الصعود على متن السفن حتى تسوية الوضعية المالية إلا أنه للأسف التحق بحارة أكادير بالسفن وبقيت المعركة بميناء طانطان حيث، ورغم انطلاق فترة الصيد التي حددتها الوزارة والتي تسمح بانطلاق مراكب الصيد زولا يوم 30/12/2019 ، إلا أن البواخر بالميناء لازالت مربوطة الحبال.

تتمثل مطالب البحارة في:

الأول، وهو الرفع من أجر البحارة حيث يتقاضون راتب شهري في حدود 5000.00 درهم إضافة إلى صندوقين من السمك الممتاز تصل حمولة كل واحد إلى 24 كيلو ويصل ثمنه في السوق إلى 1200.00 درهم ويطالبون برفعه إلى 1000.00 درهم إلا أن مالك الشركة يرفض الأمر بل هدد بتوقيف الشركة عن العمل واقترح زيادة 1000.00 درهم وصندوق سمك إضافي، غير أن هذا الزيادة رفض إدراجها ضمن عقد العمل واعتبر أنها مجرد

ثالثا، تأهيل المراكب حيث توجد في وضعية جد مهترئة ولا تحترم شروط السلامة في غياب أية مراقبة حقيقية، مما يعرض حياة الأطقم العاملة عليها للخطر الشديد أثناء فترة الإبحار والتي تصل في بعض الأحيان إلى ثلاثة أشهر متواصلة .

ويؤكد التقرير عل أن هذه المعركة تخاض في غياب أي غطاء نقابي للعمال بل ينظمون أنفسهم داخل جمعيات مهنية، وتغيب النقابات لكون إحدى التجارب السابقة في فترة التسعينيات داخل نفس الشركة كانت قادتها إحدى المركزيات النقابية، أدت إلى كوارث جراء التلاعبات التي تمت بمصير العمال وتواطؤ بعض النقابيين في تكرار لتجربة جبل عوام جديدة .

التكتيك النقابي السديد بقطاع التعليم في الفترة الراهنة

معاد الجحري

يعيش قطاع التعليم، منذ مدة طويلة، على إيقاع نضالات نقابية متعددة يغلب عليها الطابع الفئوي. لكنها نضالات مشتتة ومعزولة بمعنى أنها لا تحظى بدعم ملموس من طرف باقي الفئات فبالأحرى باقي القطاعات المنقبة وعموم الشعب الكادح ويسهل بالتالي قمعها. ولهذا السبب، لا تؤدي هذه النضالات إلى انتصارات حاسمة بل في أحسن الأحوال إلى انتزاع مكتسبات جزئية، ما عدا بعض الحالات القليلة، مثل المعلمين العرضيين ومن بعدهم منشطي التربية غير النظامية. غير أن بعض الأسباب الرئيسية لتفشي الفئوية الضيقة هي بالضبط نواقص واختلال العمل النقابي العام، وخاصة قدرة القيادات النقابية لأغلب النقابات على التأطير والتكوين وخوض نضال نقابي وحدوي حازم وطويل النفس. على أن مثل هذا النضال الذي من المفترض أنه يلف جميع الفئات تحت راية ملف مطلبي واحد، ازداد صعوبة منذ أصبح الاقتطاع من أجور المضربين/ات سلوكا ممنهجا، أي منذ حكومة بنكيران الأولى. صحيح أنه لدينا تنسيق خماسي، وهو شكل وحدوي مهم، لكن يشقه تناقض ليس بالهين بين القطب النقابي اليساري المكون من الجامعة الوطنية للتعليم/التوجه الديمقراطي والنقابة الوطنية للتعليم/كدش والقطب الآخر المكون من طرف باقي النقابات التعليمية التابعة لكل من الامش واعشم وفدش. هذا التناقض يكبح ويفرمل ويعيق تقدم النضال الوحدوي نحو مستويات عليا تمكن من إحراز النصر بخصوص قضايا ومطالب كبرى. من جهة أخرى نعتقد أن الإدارة ليس لها ما تقدمه

ويعني هذا أن وتيرة التوتر وحدته مرشحتان موضوعيا للتفاقم. هذه هي الوضعية فما هو التكتيك المناسب إذن؟

التكتيك السديد يجب أن يمكن من التجاوز الجدلي للأعطاب المشخصة أعلاه وأن يكون منسجما مع استراتجيتنا فيما يتعلق بالعمل النقابي وبالتالي يجب أن ينشد (1) الوحدة النقابية (الوحدة النضالية على درب الوحدة التنظيمية)، و(2) الوحدة في النضال باعتباره الوسيلة الوحيدة لانتزاع الحقوق وصون المكتسبات و(3) أن يصب في بناء أدوات التغيير الثوري في بلادنا أي الجبهة الشعبية الموحدة وحزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

انطلاقا من هذه المحددات، نقترح للنقاش العمومي، العناصر التالية المكونة لما نعتبره تكتيكا سديدا في الفترة/اللحظة الراهنة بقطاع التعليم، علما أن العديد من هذه العناصر قد يصلح لقطاعات أخرى:

- الحفاظ على التنسيق الخماسي والعمل على تطويره دون تردد من طرف مناضلينا، خاصة وأنه لا توجد في الظروف الراهنة نقابة تستطيع خوض المواجهة بمفردها، وفي نفس الوقت يلزم العمل على عزل العناصر والاتجاهات المقربة من الإدارة.

- اعتبار التنسيق بين الجامعة الوطنية للتعليم/التوجه الديمقراطي والنقابة الوطنية للتعليم/كدش تنسيقا امتيازيا يحظى بالأولوية وتطويره ليرقى لمستوى تحالف نقابي متين. إنه هدف عظيم يستحق التضحية ويتطلب الصبر والتواضع الثوري ونبذ الحلقية وغيرها ووضع خطة مناسبة لأنه يضع اللبنات الأولى والأساسية للوحدة النضالية على طريق الوحدة التنظيمية المنشودة.

- في نفس الوقت، بدل أن تغرد كل فئات بمفردها، لا نرى ما الذي يمنع من أن تنسق فيما بينها وخوض معارك متزامنة، فهذا يشكل ضغطا وعبئا متزايدا على الإدارة وقد يجبرها على التفاوض، وطبعا يعد هذا تجاوزا ايجابيا مؤقتا لضعف العمل النقابي الوحدوي والمكافح.

- إسناد شكل الإضراب الحالي (الإضراب العادي الذي يصطدم بسلوك اللامبالاة فضلا عن الاقتطاعات من الأجور) بأشكال أخرى من الإضراب حسب مستوى الحركة النضالية ونضجها (إضراب التباطؤ، الإضراب القصير والمتكرر، الإضراب الدائري، الإضراب التضامني، الإضراب عن الطعام للمسؤولين النقابيين مثلا...).

- إعادة الاعتبار للأساليب النضالية التي أبدعتها الحركة العمالية عبر العالم وعلى رأسها لجن الإضراب وحماة الإضراب وخلق صناديق للتضامن كأحد مقومات الصمود المادي في وجه الاقتطاعات من الأجور.

- التركيز على الفئات العمالية وهي كثيرة العدد وتتكون من عاملات وعمال الحراسة والنظافة والتغدية والنقل بالقطاعين العمومي والخصوصي، وكذلك هيأة التدريس التي تعمل بشكل قار حصريا في التعليم الخصوصي كونها تشتغل في مجال التربية والمعرفة باعتبارهما سلعة والتركيز أيضا على الفئات التي تعمل بالعقدة باعتبارها أقرب وأوثق حليف للفئات العمالية (عمال التربية والتعليم).

لم نعد نرى نقاشا أو نسمع صدى في بلادنا، لهذه الأنواع من الإضراب وأشكال المقاومة التي أثبتت فعاليتها في الميدان، وخير دليل على ذلك، المعركة الطويلة والبطولية التي تخوضها الطبقة العاملة والشغيلة الفرنسية حاليا، من أجل صيانة مكتسباتها في التقاعد.

مع الأسف الشديد، لم نعد نرى نقاشا أو نسمع صدى في بلادنا، لهذه الأنواع من الإضراب وأشكال المقاومة التي أثبتت فعاليتها في الميدان، وخير دليل على ذلك، المعركة الطويلة والبطولية التي تخوضها الطبقة العاملة والشغيلة الفرنسية حاليا، من أجل صيانة مكتسباتها في التقاعد. ونعتقد أن هذا التكتيك يتطلب عملا في العمق خاصة فيما يتعلق بالتكوين النقابي (تكوين أطر مكافحة ومدربة) وعلى مستوى التنظيم النقابي (تنظيم صلب ومتماسك يعيد الاعتبار للمسؤولية الجماعية والفردية وقيم الانضباط).

27 دجنبر 2019

بوادر إنهيار مقومات الدولة

الحسين لهناوي

تتمحور المعالم الأساسية لبداية انهيار مقومات الدولة، لتحل محلها مجموعات من اللوبيات المتمكنة من مختلف القطاعات الحيوية والتي تتضارب مصالحها أحيانا وتبحث عن التوافقات المرحلية أحيانا أخرى وكل هذا، طبعا، على حساب المصلحة الكبرى للجماهير الشعبية التي تؤدي الثمن غاليا. ويمكن رصد هذه البوادر من خلال المحاور الأساسية:

– المحور الأول، يتعلق بنهب ثروات الشعب من طرف هذه اللوبيات وتهريبها إلى البنوك الخارجية، في حين يتم اللجوء، بشكل هيكلي ومنتظم إلى الاقتراض الخارجي لتغطية مختلف النفقات التي تسطرها في ميزانياتها السنوية، بالخصوص نفقات ميزانية التسيير، علما أنها ترتكز، أساسا، على تمويل الأنشطة المرتبطة بالدعاية للنظام وممارسة التضليل والتعتيم الإعلامي.

– المحور الثاني، وهو مرتبط، نسبيا، بالأول، ويتعلق بإقدام هذه الدولة على تفويت المؤسسات العمومية الإستراتيجية والمرافق الاجتماعية إلى الرأسمال المحلي والأجنبي في خضوع تام لتوصيات المؤسسات المالية للقرض، ومن المعلوم أن هذه المرافق تشكل ضرورة حيوية لحياة الجماهير الشعبية، لأنها تمثل رأسمالها، فهي التي تمكن من ذر المداخل الضرورية، بالإضافة إلى الضرائب المباشرة وغير المباشرة، لتدبير مختلف المصاريف المرتبطة بالحاجيات الأساسية للطبقات الشعبية من تعليم وصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية في إطار التضامن الاجتماعي. أما المحور الثالث فيرتكز على القمع والترهيب وإعطاء الضوء الأخضر لمختلف الأجهزة القمعية للتنكيل بكل الأصوات الحرة التي تحتج على تفقيرها وتناضل من أجل تحقيق مطالبها المشروعة.

فمن خلال محاولة تطبيق هذه المحاور على الدولة المغربية، يتبين بوضوح أن مقوماتها كدولة مرشحة للانهيار. فبالنسبة للمحور الأول نجد اللجوء إلى الدين الخارجي أصبح هيكليا ويشكل القاعدة وليس الاستثناء، فالهرولة التي تسلكها الدولة، كل سنة، نحو الاقتراض الخارجي، بشروط مجحفة، نظرا لعجزها البنيوي على قدرة التدبير الأنجع للموارد المالية بسبب تفشي الفساد والريع، أصبحت تشكل جزءا قارا في قوانينها المالية. فالمديونية الخارجية للدولة المغربية فاقت المقاييس التي تعتبرها المؤسسات المانحة خطا أحمرا، وهو ما دفع بصندوق النقد الدولي إلى إجبار الدولة المغربية على فرض تطبيق برنامجه المعروف ببرنامج التقويم الهيكلي، خلال بداية ثمانينات القرن الماضي، وهو الذي لا زال يفرض تطبيق ما تبقى من فقرات هذا البرنامج السيئ الذكر، الذي يفرض على الشعب دفع فاتورة سياسات النظام المبنية على الاستبداد والفساد. واليوم، بعد حوالي أربعة عقود من تطبيق السياسات اللاشعبية واللاديمقراطية، وصلت المديونية الخارجية نسبة فاقت 80 في المائة من الناتج الداخلي الخام، فمن المنتظر أن تقدم المؤسسات المالية، التي تصهر على استرجاع ديونها، من جديد، على تطبيق برنامج آخر تكون انعكاساته فظيعة على ظروف عيش الطبقات الشعبية أكثر بكثير من الأول، مع إمكانية المصادرة الفعلية لما تبقى من السيادة الوطنية، وجعل الدولة المغربية تحت الحجر العملي في تدبير السياسات المالية، ومن خلالها السياسات الاقتصادية والاجتماعية للشعب المغربي. هذا في حين أن ثروات الشعب المغربي يتم تهريبها إلى الخارج، من عائدات الفوسفاط ومناجم الذهب والفضة وغيرها من المعادن، نفس الشيء بالنسبة للصيد في أعالي البحار والمقالع إلى غير ذلك.

– المحور الثاني يظهر من خلال قانون المالية لسنة 2020 الذي رسم خطة تهدف إلى خوصصة ما تبقى من المؤسسات العمومية، مكتب الفوسفاط، والمكتب الوطني للسكك الحديدية، والمكتب الوطني للماء والكهرباء. والجدير بالذكر أن أسلوب وطريقة الخوصصة معروفة عند الشعب المغربي. ففي البداية تتجند كل وسائل الإعلام السمعية البصرية الرسمية التي يتحكم فيها النظام بشكل مطلق، بتسفيه المؤسسة أو المرفق المستهدف بالخوصصة، مع التركيز على المشاكل العميقة التي يتخبط فيه من جراء تشجيع الفساد والتغاضي عنه منذ سنين، دون أية محاسبة تذكر، بل يتم تكريم المسيرين المفسدين. هذه الطريقة الخسيسة تثير الاستياء الكبير للشعب من الخدمات الرديئة لهذه المؤسسة أو هذا المرفق، ويطالب بتحسينها ولو تم تفويته للرأسمال الخاص، وهكذا يتم المرور إلى تفويته للرأسمال الأجنبي أو المحلي، بدعوى أن التفويت هو الحل المناسب، وليس المراقبة ومحاسبة المسؤولين عن رداءة الخدمات. هذه هي الأساليب التي تم ويتم بواسطتها الخوصصة المتنامية للتعليم بكل أسلاكه من الابتدائي إلى العالي، ثم خوصصة المرافق العمومية الصحية مع فتحها أمام الرأسمال الأجنبي. وسيتم الشروع في خوصصة ما تبقى من ممتلكات الشعب كالسدود، وعبرها الماء والكهرباء، ثم السكك الحديدية، إلى غير ذلك من المرافق الإستراتيجية.

إن هذه الدولة عاجزة عن تطبيق سياسة شعبية هدفها بناء اقتصاد متمحور على الذات ومتحرر من التبعية المطلقة لمراكز التمويل الامبريالية، اقتصاد يكون هدفه الأساسي الاستجابة الفورية لحاجيات ومتطلبات الجماهير الشعبية، وفرض سياسة الند للند مع الدول الامبريالية في التعامل التجاري، ورفض الإذعان لشروطها المجحفة.

– أخيرا محور القمع، الذي برهنت فيه الدولة المغربية عن سياسة قمعية ممنهجة ضد الحراكات الشعبية في العديد من مناطق البلاد، عبر التنكيل بالمناضلين الشباب، والزج بهم في غياهب السجون، وتلفيقهم تهم وصلت إلى حد عشرين سنة من السجن لقادة حرك الريف، لا لشيء، سوى لأنهم تجرؤوا على الاحتجاج للمطالبة بحقوقهم المشروعة المتمثلة في رفع التهميش والعسكرة عن منطقتهم. كما تسلط القمع الهمجي على القطاعات والفئات الشعبية كالأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، بهدف تصفية المدرسة العمومية، والطلبة الأطباء والممرضين، والطبقة العاملة حيث يتم طرد الآلاف من العمال والعاملات والزج بعائلاتهم في براثن الفقر والتهميش. وبما أن مؤسسات التمويل الامبريالية تفرض على الدولة التطبيق الصارم لتوصياتها، التي تعني المزيد من التفقير والتهميش، فإن الدولة أقدمت، هذه الأيام على سلك خطة استباقية، تهدف إلى محاولة يائسة تروم إسكات كل الأصوات المنادية بالديمقراطية والحرية، وذلك عبر إشاعة جو من الترهيب في أوساط العائلات وعموم الشعب. وهكذا دفعت أجهزتها المخابراتية واستعلاماتها وقضائها إلى استدعاء العديد من النشطاء والحقوقيين والصحفيين وتوجيه تهم واهية لهم تصل إلى الحكم عليهم بالسجن. ووصلت قمة هذه الحملة الترهيبية إلى الحكم على تلميذ في قسم الباكالوريا بثلاث سنوات سجنا نافذة بتهمة تدوينة في مواقع التواصل الاجتماعي.

إن هذه الدولة عاجزة عن تطبيق سياسة شعبية هدفها بناء اقتصاد متمحور على الذات ومتحرر من التبعية المطلقة لمراكز التمويل الامبريالية، اقتصاد يكون هدفه الأساسي الاستجابة الفورية لحاجيات ومتطلبات الجماهير الشعبية، وفرض سياسة الند للند مع الدول الامبريالية في التعامل التجاري، ورفض الإذعان لشروطها المجحفة. وهذا لا يمكن للدولة الحالية أن تسلكه، ببساطة، لأنها مدينة للامبريالية في حمايتها وحماية استمرار سلطتها. والمطلوب هو بناء جبهة عريضة من القوى المعارضة للمخزن من أجل التخلص منه وإقرار نظام ديمقراطي يكون فيه الشعب هو مصدر كل السلط.

لجنة البديل التنموي جعجعة بدون طحين

في سياق الإقرار الرسمي بفشل النموذج التنموي، أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مؤخرا في معرض تصوره للنموذج التنموي الجديد، ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد من: "سياسات عمومية غير واضحة في توجهاتها، ومنظومة عدالة.. تميزها المحاباة وطول المساطر، ونظام امتيازات يعمق الإقصاء ويفسد مناخ الأعمال، ومنظومة تعليمية عاجزة عن ممارسة مهامها الأساسية، وواقع الصحة.. يعرف ضعف الولوج وارتفاع التكاليف، والسكن.. فضاءات للإقصاء الاجتماعي، ووسط قروي يعاني العزلة في الجبال"..

كما يؤكد كل المهتمين بالشأن الاقتصادي على تفاقم المديونية الخارجية بحيث بلغ حجم الدين الخارجي العمومي 334.95 مليار درهم سنة 2019، متجاوزا بذلك المستوى المسموح به في التعامل مع المنظمات الدولية المانحة، وهو ما أصبح يهدد ما تبقى من القرار أو السيادة الوطنية، إضافة للعواقب الاجتماعية الخطيرة لذلك.. بل أن والي بنك المغرب نفسه صرح، في سياق حديثه عن الديون الخارجية، على أن "هناك إمكانية للرجوع لبرنامج التقويم الهيكلي الجديد، وبأن الوضعية تنذر بالخطر"..

كيف وصل المغرب إلى هذا المستوى من الإفلاس؟ وما علاقة تبعية النظام للمراكز الامبريالية بهذا النزيف الخطير الذي تتعرض له البلاد؟ ومن يؤدي ثمن هذا النزيف؟ هذا ما سيحاول ملف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي إلقاء بعض الضوء عليه.

10 ملاحظات سريعة بخصوص بدعة النموذج التنموي

يوسف الطالبي

وفاء لطريقته الغريبة في تدبير شؤون البلاد، أطلق النظام فقاعة صابون كبيرة حول وضع تصور لنموذج تنموي جديد، وفيما يلي بعض الملاحظات السريعة بخصوص هذا الموضوع:

- تمثل فكرة تشكيل لجنة صياغة نموذج تنموي استمرارا وفيا وتأكيدا للشذوذ والغرابة التي ميزت طريقة تعاطي المخزن مع إدارة المجتمع. طريقة تحفل بخلق البهرجة والضجيج الإعلامي أكثر مما تهتم بحمولة المشروع، وهي السمة التي طغت على كل مبادراته، كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والبرامج المنجزة من خلال مؤسسة محمد الخامس للتضامن، حيث تبتلع ميزانية التسيير والترويج الإعلامي النصيب الأوفر من المال المرصود لتمويل ذلك العمل.

- ومن العلامات المميزة والثابتة في رسم وإنجاز تلك البرامج كونها تتم خارج القنوات الدستورية، إذ تحدث لها هيئات من خارج المصالح الحكومية يرأسها الملك مباشرة، ولا يملك رئيس الحكومة ووزراؤه أي سلطة عليها، سواء خلال مرحلة وضع التصورات أو خلال الإنجاز، و لا يعلم بها إلا حين تلقى الأوامر بتسهيل مهمتها، بل إن الحكومة وهي تصوغ قانون المالية لا تملك أي فكرة عن كلفة المبادرات المحتملة ولا مصادر تمويلها.

- يحرص المخزن على الهيمنة والتحكم في إدارة هذه المبادرات، وربطها به، وتقديمها كتدخل من الملك في تسيير الدولة لمعالجة الفشل الناتج عن عدم كفاءة الحكومة وفسادها.

- تبعا لعلاقة هذه المبادرات بشخص الملك، فإنها تغدو كلاما وعملا ينسبان إليه مما يدخلها في خانة المقدس، فيغدو انتقادها انتقادا للملك، ومسا بالاحترام الواجب لشخصه، وعملا محفوفا بالاعتقال والمحاكمة والسجن.

- تتنافى المبادرات، ومنها مبادرة النموذج التنموي مع الفكرة الديمقراطية، وذلك ليس فقط من حيث كونها تجسيدا للحكم الفردي المطلق للملك، وهو ما يلبسها لبوس الاستبداد، ولكن أيضا من حيث أن الديمقراطية تقضي أن الحزب الأغلبي الذي حملته الانتخابات لترؤس الحكومة، يجب أن يضع برنامجه الحكومي بتنسيق مع حلفائه بناء على ما روجوا له خلال الحملات الانتخابية وما قبلها، أمر يجعل الحديث عن الانتخابات مجرد تزجية الوقت.

النموذج التنموي الحالي...!!

تتنافى المبادرات، ومنها مبادرة النموذج التنموي مع الفكرة الديمقراطية، وذلك ليس فقط من حيث كونها تجسيدا للحكم الفردي المطلق للملك، وهو ما يلبسها لبوس الاستبداد، ولكن أيضا من حيث أن الديمقراطية تقضي أن الحزب الأغلبي الذي حملته الانتخابات لترؤس الحكومة، يجب أن يضع برنامجه الحكومي بتنسيق مع حلفائه بناء على ما روجوا له خلال الحملات الانتخابية وما قبلها، أمر يجعل الحديث عن الانتخابات مجرد تزجية الوقت.

- تقدم المبادرات المخزنية نموذجا لأعشاش الفساد والريع، إذ أن المشرفين على إدارتها ليسوا مطالبين دستوريا بتقديم كشف الحساب أمام أي هيئة رقابية، سواء مصالح وزارة المالية المكلفة بمراقبة أوجه صرف المال العام أو البرلمان. لتصير بذلك مجرد آلية لإرشاء النخب، ذلك أن التعيينات الجديدة في لجنة صياغة النموذج التنموي الجديد ضمت أسماء ليس في جعبتها ما تفيد به.

- وإذا ما قبلنا جدلا بواضعين للسياسة خارج المؤسسات الدستورية من أحزاب وحكومة تحت يافطة توسيع قاعدة الاستشارة، فإن الأمر يجب أن يوكل إلى الجامعة، بوصفها مختبرا للبحث يضم أهل التخصص والكفاءات، في وقت يتم فيه إبعاد المثقفين عن كل تأثير في صناعة القرار.

- لا تعدو اللقاءات التي تعقدها اللجنة مع الأحزاب والنقابات... أن تكون مجرد جلبة إعلامية، ومجهودا من أجل إطالة عمر حالة الانتظار والجمود التي يعيشها المغرب منذ عشرين سنة، وذلك في غياب أي مشروع بديل من شأنه تجديد الأمل، واستقطاب دعم المواطنين له. إن عملا محترما وعميقا ومتأنيا، كان سيكتفي بالاستئناس بالوثائق الصادرة عن مؤتمرات تلك الهيئات، لكن الإرادة الكامنة وراء ذلك العمل تحفل بالتغطية الإعلامية بالصوت والصورة أكثر مما تهتم بالمضامين.

- تتعارض النوايا المعلن عنها من وراء تلك البرامج والالتزامات القهرية للنظام والدولة مع جهات خارجية سواء منها الجهات المقرضة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومختلف المؤسسات المالية المانحة، أو الدول الغربية الممولة تحت يافطة الشراكات، أو القوى الامبريالية الحريصة على استمرار العمل بالمعاهدات الاستعمارية واستمرار تأمين مصالحها.

- تنتهي المشاريع كلها إلى الفشل، إذ كل البرامج التي تم إطلاقها في هذا السياق انتهت نهايات تبعث على السخرية، سواء منها ما وعد بمحاربة الهشاشة وإرساء العدالة الاجتماعية أو ما وعد بتحسين خدمات اجتماعية وتوفير فرص الشغل وتحسين مناخ الاستثمار، فقد صرفت أموال باهضة دون أن يظهر أثر ذلك في مجالات العمل المستهدفة، ودون تقديم الكشف، ودون محاسبة المسؤولين عن الفشل، بل وبشكل مطرد يكافئهم النظام بالترقية في المسؤوليات.

الانعكاسات السلبية لاتفاقيات التبادل الحر على الفلاحة بالمغرب

محمد موساوي

تأسست الليبرالية التجارية على مبدأ مفاده أن القيود والحواجز الجمركية مضرة للازدهار الاقتصادي، وبالتالي وجب التخلي عنها لما في ذلك من فائدة للمصلحة العامة، إذ أن ما يجنيه المجتمع على الصعيد الدولي في ظل التبادل الحر يفوق دائما ما يخسره البعض. وقد تعزز هذا المنحى مع انضمام عدة دول متقدمة إلى الاتفاقية العامة حول التجارة والرسوم الجمركية منذ إنشائها سنة 1947 التي تحولت لاحقا إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1994.

دخلت منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في يناير 1995، ومنذ بداية العمل في هذا الإطار المتعدد الأطراف، سارعت كل الدول إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية. وتعتبر الدولة المغربية من أكثر البلدان المتحمسة في هذا المنحى.

من المعلوم أن الدولة المغربية منخرطة في النظام الرأسمالي من موقع التبعية، فاقتصاد المغرب، تابع ضمن المنظومة الرأسمالية العالمية، وبوضعه الضعيف هذا انخرط في جميع اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمها على امتداد العشرين سنة الأخيرة. ومن الوارد في هذه الظروف ألا تتم المفاوضات إلا وفق ما يخدم مواقع مكونات الكتلة الحاكمة من قائمين على احتكار ريع تسيير الدولة ومنتفعين من الاستفراد بغنائم التبادل الحر، دون أي اعتبار لاستقلالية القرار الوطني وعلى حساب المصالح الكبرى للشعب.

فالمغرب من أول البلدان انفتاحًا على العالم، بحيث انخرط منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي في مسلسل المبادلات والاستثمارات الدولية كخيار استراتيجي. فقد أبرم اتفاقيات التبادل الحر مع 55 بلد، واتفاقيات تفضيلية مع 23 بلد.

من بين الاتفاقيات الهامة المتعلقة بالتبادل الحر التي لها تأثيرات سلبية على الفلاحة بالمغرب، تلك المذكورة أدناه مع إرفاق تاريخ دخولها حيز التنفيذ:

الطرف الشريك	التاريخ
الاتحاد الأوروبي- (منطقة التبادل الحر)	مارس 2000
الجمعية الأوروبية للتبادل الحر	مارس 2000
الإمارات العربية المتحدة	يوليوز 2003
الولايات المتحدة الامريكية	يناير 2006
تركيا	يناير 2006
مجموعة أجادير: تركيا- الأردن – مصر – تونس	مارس 2007
الاتحاد الأوروبي- (التبادل الحر الشامل والمعمق)	ماي 2012

تتميز الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية بطابعها الشامل على عكس الاتفاقيات الأخرى التي تهم قطاعات بعينها لا تشمل المواد الفلاحية.

فالاقتصاد المغربي حقق انفتاحا كبيرا على الأسواق الخارجية مقابل تسجيل عجز تجاري يعرف تفاقما متزايدا سنة بعد أخرى. فمعدل الانفتاح انتقل من 44% سنة 1998 إلى 65% سنة 2012 مرورًا بأوج 70% سنة 2008. وبهذا المعدل، سجل المغرب مستويات أعلى من مصر، الهند، الأرجنتين، وتركيا، على سبيل المثال. غير أن هذا المنحى أدى إلى نتائج وخيمة على الميزان التجاري المغربي، حيث تراجع المعدل الإجمالي لتغطية الواردات من مستوى 71 بالمائة قبل سنة2000 إلى 48 بالمائة في الفترة 2007-2000ثم إلى 34 بالمائة في الفترة 2008-2013. ومن الجدير بالذكر أن آثار اتفاقيات التبادل الحر كانت جميعها سلبية إذ ساهمت في العجز التجاري المسجل سنة 2013 بنسبة 35 بالمائة، منها 28بالمائة من طرف الاتحاد الأوروبي.

الانعكاسات السلبية لاتفاقيات التبادل الحر على الفلاحة

يتعلق الأمر باتفاقيتين ساريتي المفعول مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية اللتين تشملان المنتجات الفلاحية. ولقد حظيت هذه الاتفاقيتين بمقاربة خاصة خلال مراحل المفاوضات وعند توقيع الصيغ النهائية، اعتبارًا لخصوصية القطاع ألفلاحي بالمغرب وحساسية المنتوجات المعنية. نتيجة لذلك، تم تمتيع العديد من المواد بإجراءات حمائية استثنائية هامة، ولكن لمدد زمنية محدودة، ليطبق عليها بالضرورة التحرير الشامل. وقد انتهت هذه الحماية سنة 2012 بالنسبة للاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة للولايات المتحدة فسينتهي سنة 2030.

لا بد من التذكير أن النموذج التصديري هو الذي يحكم الإنتاج الفلاحي بالمغرب، إذ تحظى المنتوجات الموجهة للتصدير بعناية كبيرة وهذا على حساب المنتوجات المخصصة للسوق الداخلي. وقد أدى التطبيق المتنامي لمقتضيات التبادل الحر إلى احتدام المنافسة التجارية سواء في السوق الداخلي وارتفاع تحديات ولوج الأسواق الخارجية. النتيجة كانت احتكار كبار المصدرين من الفرص المتاحة - وإن كانت صعبة المنال - وإقصاء ما تبقى من صغار المصدرين.

انعكس هذا سلبًا على الميزان التجاري الغذائي للبلد إذ تسارع تآكل معدل تغطية الواردات بالصادرات من38 بالمائة سنة 2008 إلى 33 بالمائة سنة 2012، ليرتفع بشكل طفيف فيما بعد.

وفي نفس الفترة تعزز التراجع المهول للاكتفاء الذاتي بالنسبة لجميع مواد التغذية الأساسية وإن بدرجات متفاوتة، كما يتبين ذلك في الجدول التالي:

المادة الغذائية	معدل الاكتفاء الذاتي (النسبة المئوية)					
	2000-2004	2005-2006	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2011-2012
الحبوب	48	58	42	60	63	48
القمح الطري	52	70	40	65	63	47
السكر	52	38	40	32	32	20
الزيوت	18	20	08	09	03	03

وهكذا يتضح ان نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب التي تعد المادة الحيوية لتغذية الجماهير الشعبية تتراوح بين 50 و60 في المائة حسب المواسم الفلاحية وذلك بالارتباط بمعدل التساقطات وانتظامها. والجدير بالذكر ان جل المساحات المخصصة لهذه الزراعات الأساسية تتمركز في المناطق البورية، بينما المناطق المسقية فهي مخصصة للزراعات الموجهة للتصدير. فالشعب المغربي مهدد باستمرار في أمنه الغذائي بالنظر إلى أن تجارة الحبوب تستحوذ عليها بضع شركات عابرة للقارات.ا ما المادة الحيوية الثانية السكرفقد عرف ارتباطا كبيرا بالسوق الخارجي. وهنا وجب التذكير ان الفلاحين اجتهدوا في انتاج الشمندر السكري بكثرة، لكن تم تفويت الشركة الوطنية لتكرير السكر الى الهولدينك الملكي ثم الى الراسمال ليتم اهماله والاعتماد كليا على الاستيراد.

سمير أمين، الفكر الأصيل يبقى دوما حيا

ع. مسعودي

فكر خارج الطرق المعبدة. تجرأ على المغامرة في مساحات جديدة للتفكير، التي ليست نظرية فقط، إنه الطريق الذي اختاره سمير أمين في مساهماته الفكرية والسياسية. في سياق وطني طرح فيه النقاش الجماعي حول "النموذج التنموي الجديد"، تعد العودة إلى أفكار سمير أمين ضرورية. ع. مسعودي.

لا شك أن سمير أمين، "ماركس العالم الثالث"، أثر في تفكير العديد من الاقتصاديين، في الشمال والجنوب. ولا يزال تفكيره أساسيًا في دراسة التشكيلات الاجتماعية التي تعاني من وضع اقتصادي واجتماعي مختلف أو ذي خصوصية، والذي لا يمكن فهمه بمعزل عن تحليل الاقتصاد العالمي. لقد كانت اجتهادات سمير أمين في المقام الأول محاولة للابتكار في تحليل الواقع السوسيو-اقتصادي للتشكيلات الاجتماعية المخالفة لتلك الموجودة في أوروبا.

بعد الحرب العالمية الثانية، تشكلت كتلتان كبيرتان: في الغرب، عالم "حر" استعمر بالقوة جزءًا كبيرًا من العالم، يستغل ثرواته الطبيعية لفائدته، بدعوى أن لديه مهمة "حضارية" لفائدة الشعوب الأخرى "رهينة التقاليد القديمة"، أقرب إلى "الحالة البدائية"، وهذه الرؤية الاستعمارية لا تزال قائمة إلى اليوم في أشكال أخرى "أكثر نعومة". وفي الشرق، بدا أن للعالم "الشيوعي" مهمة "وضع حد لاستغلال الإنسان للإنسان" وتمهيد الطريق نحو "مجتمعات المساواة بدون طبقات". لقد كان من شأن هذين القطبين أن يكونا جذابين لبقية العالم في سياق "الحرب الباردة"، والتي لم تكن في الواقع باردة في العديد من مناطق العالم، حيث استمرت النزاعات المسلحة يواجه فيها الحلفاء بعضهم البعض. ومع ظهور حركات التحرر الوطني، والموجات الأولى لجلاء الاستعمار، وولادة دول جديدة، ظهرت كتلة دولية جديدة ترغب في عدم الانحياز والمطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد، نظام أكثر عدلا. في هذا السياق التاريخي العالمي، ينبغي لنا أن نضع بروز فكر سمير أمين، الذي هو في المقام الأول رد فعل نقدي عميق، شكل قطيعة مع التبعية الأيديولوجية السائدة في ذلك الوقت، سواء للمخطط الروستوي rostowien المبني على أساس المراحل الخمس الشهيرة اللازمة "للإقلاع"، أو للمخطط الستاليني، الذي يتميز أيضًا باتباع مرحلية عالمية. إن هذين النهجين، بالنسبة لسمير أمين، كانا طريقين مسدودين، لكونهما غير ملائمين تمامًا للتشكيلات الاجتماعي في العالم الثالث.

بالنسبة لسمير أمين، وغيره من المفكرين الذين يتقاسمون نفس النهج (راؤول بريبيش Raul Prebisch، بول سوزي Sweezy Paul، بول باران Paul Baran، أندريه جوندر فرانك André Gunder Frank، جيوفاني أريغي Giovanni Arrighi...)، من الضروري العودة إلى الواقع الذي يمكن أن يصبح تحليله الملموس هو المصدر الرئيسي للفهم والتصور. فالدول التي خرجت للتو "منهكة من الاستعمار"، والتي ما زالت تحت السيطرة الإمبريالية، تعاني من تقسيم دولي للعمل يجعلها في "المحيط" مقارنة "بالمركز" الذي "يلتهم" القيمة المضافة التي تم إنشاؤها في التشكيلات الاجتماعية التابعة هيكلياً. إن كارل ماركس ركز تحليله في البداية على العلاقات الطبقية الاجتماعية، وخاصة داخل الحدود الوطنية، في أوروبا، على الرغم من قبضة الاستعمار البريطاني على بقية العالم في تلك الفترة. وكان ينظر إلى انتشار الرأسمالية في جميع أنحاء العالم موضوعيا بأنه "تقدم عالمي". وكان من شأن تطور وضع الإنتاج الرأسمالي في العالم، زعزعة/اكتساح "أنماط الإنتاج القديمة أو البدائية" الأخرى. ولم يتغير هذا الموقف لدى كارل ماركس سوى في وقت لاحق، مع ظهور مفاهيم جديدة تعكس مجهودًا نظريًا في فهم خصائص التشكيلات الاجتماعية المختلفة عن تلك الموجودة في أوروبا التي شهدت عملية التصنيع. ..

يعيد سمير أمين إذا تموقع هذه العلاقات على المستوى العالمي لشرح ظاهرة "التخلف" كنتيجة أولاً لكل "التبادل غير المتكافئ"، ثم "التنمية غير المتكافئة"، كعملية تراكم تسمح بنقل القيمة المضافة التي تم إنشاؤها بشكل جماعي في التشكيلات الاجتماعية للمحيط/الجنوب، نحو المركز/الشمال. وبالتالي فإن الحفاظ على الوضع الراهن أو استنساخه سيؤدي حتما إلى "تنمية التخلف". ويتم تقاسم القيمة المضافة التي تم إنشاؤها عالميًا، من قبل الطبقات الاجتماعية المهيمنة في المركز والمحيط، من خلال نظام تحالف معقد. يتحقق تراكم رأس المال على المستوى العالمي من خلال استخراج ونقل جزء من فائض القيمة من الهامش إلى "المركز". ويتسارع اليوم هذا التراكم بشكل رئيسي من خلال عاملي "الاستثمار الأجنبي المباشر" والمديونية.

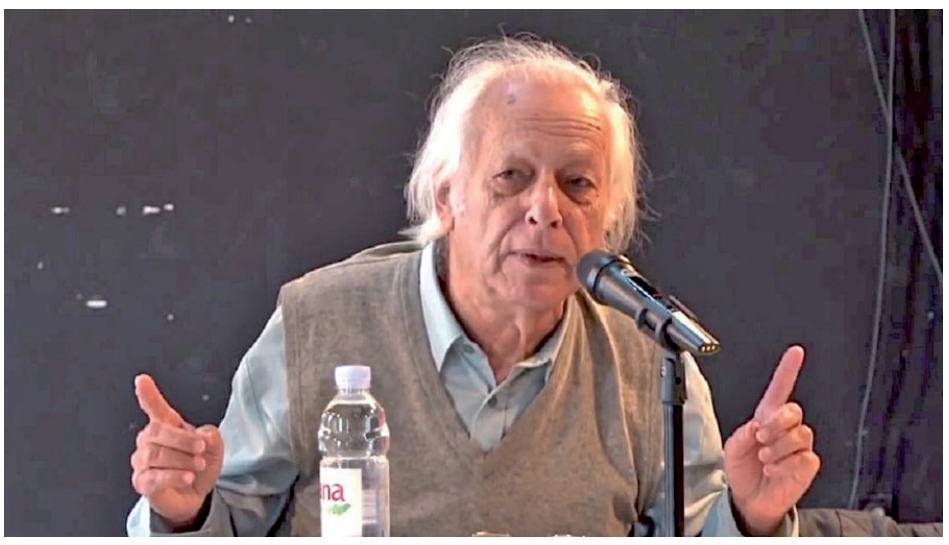

يتمثل التحدي الكبير الحالي للحركات التقدمية في بناء جبهات جديدة تتجاوز حدود الدول، من خلال إجراءات قادرة على تعزيز نمط جديد من التنظيم، وهيكلة المقاومات العابرة للحدود. إنها ببساطة مسألة كسر قوة رأس المال التي تقوم حاليًا على نظام دولي يتم فيه استعباد الدول.

ويمكن اعتبار ظهور "البريكس" (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) محاولة للقطع مع هذا "النظام الدولي القديم غير العادل" لتمهيد الطريق أمام علاقات دولية أكثر إنصافا. ويبدو أن الحرب التجارية، التي تدور رحاها بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حاليًا، توضح هذا الواقع الدولي الجديد الذي تجاوز الثنائية القطبية لإفساح المجال أمام أحادية قطبية، كتعبير عن الهيمنة الإمبريالية الأمريكية، مع صعوبة قبول التعددية القطبية la multipolarité، والتي هي بدورها ليس سوى خطوة نحو ديناميات جديدة لا يمكن التنبؤ بمعالمها.

إن "الاقتصاد العالمي" يتميز اليوم، أكثر فأكثر، بالهيمنة شبه المطلقة للشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية (IFI)، مع استمرار تآكل السيادات الوطنية التقليدية للدول، إن على المستوى السياسي أو من الناحية الاقتصادية. لقد كشفت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لعام 2008 بوضوح عن الدور السلبي، بل والضار، للملاذات الضريبية، بما في ذلك في دول المركز/الشمالية. وتعتبر ظاهرة الانتقال/اللاتمركز الصناعي هي أيضا مؤشر هام عن العملية الجارية لإعادة هيكلة الرأسمالية العالمية. وتركز إعادة الهيكلة الحالية بشكل أساسي على القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة، مع الاستغلال الواسع لليد العاملة منخفضة التكلفة. إن العولمة الليبرالية الجارية هي في المقام الأول عولمة لرأس المال، حيث أن البعد الاجتماعي يميل إلى الانخفاض. وهذا ما يفسر ظهور الميولات الشعبوية في المركز والمرتبطة بنقل الأنشطة الصناعية من المركز إلى المحيط، هذا اللاتمركز المولد للبطالة والفقر في دول المركز. وإذا تحولت العولمة في الشمال/المركز سوسيو-اقتصاديًا إلى بطالة هيكلية ومزمنة، مع تهديد المكاسب الاجتماعية وظهور حركات كراهية الأجانب، ففي الجنوب، يتجسد هذا التحول (العولمة) أولاً وقبل كل شيء، في تخفيض تكلفة اليد العاملة والمقاومة الاجتماعية التي وإن كانت حاليا ضعيفة، فمن المتوقع أن تتطور في المستقبل.

إن إعادة انتشار الرأسمالية هذه، على المستوى العالمي، تدعو البشر المتعطشين للعدالة، وبإلحاح، إلى المساهمة في تطوير روح جديدة حاسمة للحفاظ على شعلة الأمل مضاءة، والعمل من أجل بدائل أخرى، حيث يمكن للإنسانية، خارج الحدود الوطنية، أن تنسج أشكالا جديدة من التضامن. تضامن يتجاوز "حروب الحضارة" التي يبدو فيها انحصار تصورات "المنظرين الواقعيين" للفوضى الدائمة (1). ويتمثل التحدي الكبير الحالي للحركات التقدمية في بناء جبهات جديدة تتجاوز حدود الدول، من خلال إجراءات قادرة على تعزيز نمط جديد من التنظيم، وهيكلة المقاومات العابرة للحدود. إنها ببساطة مسألة كسر قوة رأس المال التي تقوم حاليًا على نظام دولي يتم فيه استعباد الدول.

عناصر من السيرة الذاتية لسمير أمين

ولد سمير أمين عام 1931 في القاهرة وتوفي في 12 أغسطس 2019 في باريس، وهو خبير اقتصادي مصري.

سوف يكتب أكثر من 50 كتابا. لكنه كان أيضا رجل الحركة والميدان.

درس لعدة سنوات في جامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار.

في البداية كان عضواً في الحزب الشيوعي الفرنسي، وقد انفصل عن الدغمائية الإيديولوجية للعمل من أجل فهم أفضل لحقيقة التشكيلات الاجتماعية في العالم الثالث، دون التخلي عن التزاماته السياسية.

وسيُعتبر أيضًا المنظّر الرئيسي لمعاداة الليبرالية، ثم للعولمة المتغيرة.

لذلك يمكن اعتباره قبل كل شيء مبتكرًا للتفكير الاقتصادي النقدي.

(1) صموئيل هنتنغتون Samuel P. Huntington : "صراع الحضارات". Editions Jacob. 1997. العمل الذي يعتبر المؤلف من خلاله أن الاختلافات الثقافية هي الأسباب الرئيسية للنزاعات العالمية الحالية، لإخفاء التناقضات الحقيقية والتعبير عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل.

ترجمه من الفرنسية:
العربي بوحامدي

تقييم التجربة التنظيمية والسياسية لليسار الراديكالي

من إلى الأمام إلى النهج الديمقراطي – (الحلقة 4)

حسن الصعيب

التناقضات الإمبريالية

اعتبرت منظمة "إلى الأمام"، بخصوص تناقضات الإمبريالية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أن جوهر التناقض يكمن في الخلاف بين الإمبريالية الفرنسية التي تتمركز مصالحها الاقتصادية الضخمة في بلادنا عن طريق الأبناك الكبرى وضمنها بنك روتشيلد الصهيوني الكبير، والإمبريالية الأمريكية التي يمثل المغرب بالنسبة لها، في الدرجة الأولى، موقعا استراتيجيا في إطار الصراع حول النفوذ مع التحريفية السوفياتية وقمع كفاحات الشعوب المتنامية. كما أن عملية نهب الصحراء الغربية الغنية بالمواد الأولية الهامة، وذات الموقع الاستراتيجي الهام هو أحد عوامل هذا التناقض، هذه المنطقة التي تتراكم عليها المؤامرات من كل جانب، فقد تم اكتشاف حقول البترول بحجم حقول الخليج العربي، وفي شروط مناسبة للاستخراج، وظل هذا الاكتشاف سريا إلى حين تسوية الوضعية سياسيا... كما تقوم استراتيجية الإمبريالية الأمريكية على سحق وقمع الحركات الجماهيرية والثورية واستبدال أنظمة الحكم القائمة بأنظمة عسكرية فاشية، في هذا الإطار يجب وضع انقلابي 10 يوليوز 1971 و16 غشت 1972 التي ليست إلا تعبيرا عن إستراتيجية الإمبريالية الأمريكية.

انحلال الطبقة المتوسطة

تكمن الأسس الموضوعية لهذا الانحلال في العناصر التالية:

- بحكم هيمنة المصالح الإمبريالية الاحتكارية وتحويلها بلادنا إلى مصدر للمواد الأولية وسوق لمنتوجاتها الصناعية واستيلاء الكمشة الحاكمة على موارد البلاد والاقتصاد،

- تفكيك الأوصال السياسية البرجوازية الوطنية ونسف الأساس الاقتصادي كان هو الشرط الأول بالنسبة لاستراتيجية الاستعمار الجديد، لم يكن للبرجوازية المتوسطة إلا مجال هامشي تحت مراقبة جهاز الدولة الطفيلي الذي يتم تضييقه باستمرار، ويتكون من بعض الصناعات الخفيفة والتحويلية وقطاع الخدمات، ينتهي إلى الاندماج تدريجيا في جهاز الدولة الذي يوسع احتكاره وهيمنته على اقتصاد البلاد، ويقلص قاعدة البرجوازية المتوسطة، ويدفع بأقسام منها إلى خدمة جهاز الدولة في شكل برجوازية تكنوقراطية وبأقسام أخرى إلى صف البرجوازية الصغرى وحتى الجماهير الكادحة.

هذا الانحلال يتم التعبير عنه بتقلص الأجهزة السياسية البرجوازية إلى فئات من المحترفين السياسيين لا مستقبل لهم إلا في إطار خدمة النظام كأطر له، وتحولهم كقوة احتياطية له، كما يؤدي أيضا إلى انفصال الاتجاهات الجذرية عن هذه البرجوازية، كما هو الحال بالنسبة للعمليات الأخيرة للجناح الاتحادي البلانكي، أما الاتجاهات المتحجرة والمتعفنة منها التي تظل سجينة أوهامها "الإصلاحية" والليبرالية فهي ستتحول إلى خدمة النظام في نهاية المطاف، وهو التحول الذي تبدو بوادره منذ الآن (إنها النبوءة التي تتحقق اليوم من خلال الدور الذي تلعبه حاليا أحزاب الكتلة محاولة منها إنقاذ النظام). كما ارتكزت منظمة "إلى الأمام" في تحليلها للأوضاع على الميزة الخاصة لاندحار الجناح البلانكي البرجوازي الصغير، والذي يعود إخفاقه إلى التصور الطبقي البرجوازي الصغير للثورة، الذي يقود إلى النهج التآمري المغامر، ويقفز عن حركة الجماهير الثورية، وقدرتها على صنع الثورة خلال مسيرة الحرب الشعبية في تحطيم العدو الطبقي وأسياده الإمبرياليين، وهي كانت خاطئة لأنها راهنت على: (ا) خلق ظرف ثوري سيجر الجماهير إلى معمعة النضال الثوري، (ب) انفجار التناقضات داخل الجيش في شكل انقلاب تحمل المجموعة إلى السلطة في شكل انضمام الجيش إلى المجموعات المقاتلة.

تطور نضال الحركة الجماهيرية

في نفس السياق عرفت الحركة الجماهيرية منذ سنة 1968 وبصفة خاصة منذ سنة 1970 نهوضا جديدا أعقب سنوات الركود التي تلت انتفاضة 1965، كما كانت هزيمة الأنظمة المتخاذلة في يونيو1967 ونمو المقاومة الفلسطينية المسلحة عاملا لا يمكن إغفاله في نمو الحركة الجماهيرية ونهوضها، كما يتجلى ذلك في إضرابات عمال مناجم الفوسفاط بخريبكة وإضرابات التلاميذ والطلبة، وتطورت نضالاتها بصفة خاصة ابتداء من سنة 1970، سواء داخل القطاع العمالي أو داخل جماهير الفلاحين مع انتفاضة فلاحي أولاد خليفة المجيدة وسطات، أو في حركة الشبيبة المدرسية التي خاضت نضالات هائلة في فبراير ومارس، التي توجت بمناورة إفران التي شكلت رصيدا جديدا للإصلاحية في المساومة على ظهر نضالات الجماهير، وإضراب الجماهير الطلابية الشامل في 4 مايو 1970 ضد زيارة "لوبيز برافو" وزير خارجية الاستعمار الإسباني، أو في نضالاتها ضد التجنيد في شهري مايو ويونيو.

تلك كانت أهم المميزات العامة التي طبعت الوضع منذ غشت 1970 حتى أبريل 1973، والتي على ضوئها تم تحديد برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية واستراتيجية الثورة واستراتيجية التنظيم على أساس المبادئ اللينينية في التنظيم.

برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية

يستهدف نضال البروليتاريا المغربية تحطيم النظام التبعي كله القائم على حكم الإمبريالية، وأن السلطة تنبثق من الكفاح الثوري الجماهيري في مسيرة الحرب الشعبية الطويلة، حيث تتمرس البروليتاريا وجماهير الفلاحين الفقراء من خلال النضال على ممارسة السلطة ضد أعداء الشعب، وتعتبر الثورة الزراعية هي عماد الثورة الديمقراطية، وتشكل الثورة المغربية

جزءا من الثورة العربية الشاملة في أقصى الجناح الغربي للوطن العربي بجانب الجماهير العربية في الصحراء، وفي طليعته كفاح الشعب الفلسطيني البطل، فالثورة العربية هي الإطار الوحيد لبناء الاشتراكية، كما تلتزم بالأممية البروليتاريا والالتحام بكفاح المعسكر التقدمي المعادي للإمبريالية والصهيونية والرجعية، المتكون من الدول الاشتراكية الحقيقية والطبقة العاملة في بلدان الإمبريالية وحركات التحرر الوطنية ونقد تجارب التشويه والتحريف الذي تمارسه التحريفية الحاكمة في الاتحاد السوفياتي ومن يدور في فلكها وترفع عاليا راية الماركسية-اللينينية وراية الثورة العالمية.

الاستراتيجية الثورية

بحكم طبيعة التناقض في بنية شبه إقطاعية وشبه استعمارية، الذي يدار بين نظام المعمرين الجدد وبين جماهير الفلاحين الفقراء، فإن الشكل الرئيسي للعنف الثوري هو الحرب الشعبية الطويلة الأمد بقيادة الطبقة العاملة، إنها المسيرة التي تقود فيها البروليتاريا جماهير الفلاحين المسلحين عبر الجبهة الثورية إلى انتزاع الأراضي وتصفية دولة المعمرين الجدد ووسطاء الرأسمال الأجنبي وطرد الإمبرياليين، وبتأسيس ودعم السلطة الثورية للعمال والفلاحين من خلال هذه المسيرة ذاتها، من خلال تأسيس مجالس العمال والفلاحين والجنود الثوريين، وهي المسيرة التي تقودها الطليعة البروليتاريا المنظمة في الحزب الثوري، ولا يمكن لهذا الكفاح العنيف أن يتفجر إلا إذا مارسته الطليعة الثورية عملا سياسيا تنظيميا طويلا وسط جماهير الفلاحين وجماهير المدن التي تدرك من خلال النضال طاقاتها الملموسة وقدرتها على تحطيم العدو وبناء السلطة الديمقراطية الشعبية.

استراتيجية التنظيم

- المفهوم النظري للأداة الثورية:

إن عملية انبثاق الأداة الثورية هي بالدرجة الأولى عملية اندماج الطليعة الثورية المنظمة بحركة الطبقة العاملة أولا، ومجموع الجماهير الكادحة، وهي عملية كفاحية شاملة، تتطلب خطا إيديولوجيا وسياسيا وتنظيميا سديدا. إن الحزب الثوري هو حصيلة هذا الاندماج، فهو يتأسس ويتدعم كقيادة عامة للكفاح الجماهيري، من خلال تقدم هذا الكفاح نفسه وتعمقه، فعملية بناء الحزب لا تتم خارج كفاح الجماهير بشكل سلمي وهادئ، وليس الحزب الثوري معطى سابق على الحركة الجماهيرية أو نتيجة لها، إنه منتج ونتيجة لها في نفس الوقت، يتصلب وينصهر في عنف الكفاحات الشاقة للجماهير الكادحة.

لا ينبغي أن يسقط الماركسيون في خطأ حصر علاقتهم بالطبقة العاملة وحدها فقط لا غيرها، ذلك لأن الوعي السياسي الطبقي لا يمكن حمله إلى العامل إلا من الخارج، أي خارج النضال الاقتصادي، من خارج دائرة العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال، فالميدان الوحيد الذي يمكن أن تستمد منه هذه المعرفة هو ميدان علاقات جميع الطبقات والفئات تجاه الدولة والحكومة، ميدان جميع العلاقات لجميع الطبقات بعضها اتجاه بعض، ولذلك فإنه للجواب على سؤال ماذا ينبغي لحمل المعرفة السياسية إلى العمال؟ لا يمكن تقديم ذلك الجواب الوحيد الذي يكتفي به في معظم الحالات المشتغلون في الميدان العملي، فضلا عن أولئك الذين يميلون إلى "الاقتصادوية"، ونعني جواب "الذهاب إلى العمال". ولكي يحمل >>>

الحقيقة في مواجهة اضطراب المضطرب؟

حول تصاعد النزعة العدوانية للامبريالية الأمريكية

علي بلمزيان

إننا نعيش في مرحلة اضطراب المضطرب، كل شيء محمول على معاني مشوشة، هناك أزمة واحتقان ونوع من الخوف العجيب من المستقبل لكن هناك كذلك سيكولوجية الأزمة التي تخيم على كل شيء.

فمنذ أن أعلن نيتشه أنه لا توجد أحداث ووقائع بل فقط تأويلات وتفسيرات، منهج سار في اتجاهه كل فلاسفة ما بعد الحداثة الذين سعوا جميعا إلى تخليصنا من شقاء الحقيقة، فالثورة المعلوماتية هي نتاج مسار من الإبداع البشري الذي لم يكن دائما لصالح الإنسانية بل كانت تكلفة التقدم بعض الأحيان عالية بل أصبحت تهدد البشرية نفسها. فالقوى العظمى هي التي تهيمن على المنجزات العلمية وتستغلها لصالحها.

فأخطر نظرية مهدت لهذه الفوضى التي يعيشها العالم هي النظرية التفكيكية مع منظرها البارز جاك ديريدا ، هذه النظرية في مهد بروزها ناهضها المجتمع الفرنسي حتى اضطر معها ديريدا إلى الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي احتضنت نخبها هذه النظرية بكثير من الترحيب والحفاوة قبل أن تغزو العالم بموجات من الشك والمآمراتية وتأويل كل شيء تأويلا لا متناهيا حتى ادعاء إعدام الأصل وتدميره وحشر كل شيء في الفراغ المطلق.

من المستفيد اليوم من هذا المناخ المضطرب الذي يحاول تخليص البشرية من الحقيقة ؟ يعني حقيقة حقوق الإنسان، كرامة البشر، طبيعة الاستغلال ، الحرية ، المساواة أي كل المفاهيم التي جاء بها الأنوار والتي أصبحت الآن مهددة بالخفوت بفعل تصاعد القوة الغاشمة.. ولمعرفة المجرم يكفي أن تعرف من المستفيد من الجريمة ، فأمريكا قبل أن تغزو العراق استعملت آليات إعلامية ضخمة لتصوير عراق صدام حسين بأنه شبح يهدد العالم بأسلحة الدمار الشامل، فقد سوقت لحقيقة إجرامية من أجل تمرير مخطط جهنمي نتائجه اليوم هو ما يعيشه هذا البلد من فوضى وخراب وسفك للدماء، نفس الشيء مارسته مع فلسطين ، سوريا ، ليبيا .. واليوم يؤرقها وجود قوة صاعدة في المنطقة تهدد مصالحها الاستراتيجية وهي إيران ، ليس بمعنى أن هذا النظام على تضاد مطلق مع أمريكا ولكن لأن هذه الأخيرة ترفض أي لاعب آخر يزاحمها في مصالحها الاستراتيجية وتريد أن تكون اللاعب الوحيد والأوحد وتنظر إلى صعود قوى دولية أخرى كمعطى يهدد كيان الإمبراطورية الأمريكية التي تريد أن تكون الدركي الذي لا منازع له في هيمنته على العالم.

لكن والحقيقة تقال أن الصراع الدائر اليوم في العراق والشرق الأوسط عموما بقدر ما هو صراع جيو- استراتيجي فإنه يكشف عن معطيات جديدة في مقاومة المد الأمريكي في المنطقة الذي وصل إلى مستويات اللاعودة يخفي نية أمريكا غزو إيران لإنهاء محور المقاومة والسيطرة كليا على خزان الحياة (البترول والغاز..) الذي تنام عليه الشعوب المستضعفة في الشرق الأوسط وخصوصا سوريا ولبنان وليبيا التي تشير كل المعطيات أن الصراع قد يتطور إلى مستويات الانفجار الشامل في المنقطة إذا لم تستسلم القوى المناوئة لأمريكا وترضى بهيمنتها المطلقة.

ولفهم كل هذه المناورات الأمريكية والصهيونية في المنقطة يكفي الرجوع إلى التاريخ للتيقن من المآمرات ومعرفة الحقيقة التي لا يزال البعض يفسر الاغتيال البشع لبعض الزعامات الإيرانية بأنها نزهة أمريكية شرسة في المنطقة لا يمكن لأي قوة أن تردعها، علما أن خبراء الولايات المتحدة البارعين في نسج المآمرات لا يسخرون من عدوهم رغم تفوقهم العسكري الساحق.

والمزعج بالنسبة لأمريكا هو أن تاريخها الدموي بالمنطقة وانكشاف مخططاتها أمام تطور وسائل الإعلام وبروز نخبة من المثقفين المناهضين لسياستها جعلها في وضع حرج أمام رأيها العام بالدرجة الأساسية، فالكل يتذكر كيف سخر العالم بأكمله من أسطورة الرواية الأمريكية حول 11 شتنبر لدرجة أن العديد من الخبراء أصبحوا متيقنين اليوم أنه من المستحيل على زمرة من المسلحين القادمين من أفغانستان أن يدمروا لوحدهم تلك الأبراج ويضربوا في قلب المناطق الحساسة بأمريكا. لذلك فأيادي الاتهام الموجهة للموساد الإسرائيلي لم تكن بعيدة عن الحقيقة.

فأمريكا صاحبة نظرية الفوضى الخلاقة، وهذا درس سياسي مهم جدا، عندما تريد أن تهاجم دولة ما في العالم فإنها دائما تصف عدوها بقوة أكبر من حقيقته لتعبئة الراي العام الداخلي حول خطورة العدو.

خلاصة القول أن الحقيقة التي تريد القوى الغاشمة فرضها على المستضعفين لم تعد ممكنة في الوقت الراهن وليست نزهة مسلية ، فمن بين أسس المآمرة لكي تكون قادرة على النفاذ إلى عقول البشر هو عدم السقوط في التناقض، فلم يعد بإمكان الولايات المتحدة استعمال الأمم المتحدة، رغم وضعها المهلل، من أجل التغطية على جرائمها الدولية بعد أن انكشف وجهها العدواني أمام العالم، كما تعي جيدا أن امتلاك القوة الساحقة لا يعني بالنتيجة كسبها للحرب مسبقا لذلك فهي تضرب ألف حساب قبل الإقدام على أي مغامرة جديدة لغزو إيران وتعرف جيدا أن الصدف قد تخلق معطيات مفاجئة يمكن أن تساهم في تدمير نفسها بنفسها. لكن المفارقة الكبرى، وهنا الإشكالية، أن رهانها على ربح المعركة بالتكتيكات التدريجية في الشرق الأوسط في أفق الانتصار الشامل قد منيت بفشل ذريع في حين نجحت إيران في هذا المسار ، وهذا ما يزعج الامبريالية الأمريكية ويصيبها الجنون وهي تعاين تزايد النفوذ الإيراني الروسي الذي يهدد وجودها بالمنطقة، من هذه الزاوية فان إمكانية قيامها بمغامرة غير محسوبة العواقب، أمر وارد ، لذلك فاحتمال حدوث كوارث عظمى أصبحت تهدد البشرية برمتها!

>>> الاشتراكيون الديمقراطيون (الشيوعيون) المعرفة السياسية إلى العمال ينبغي لهم التوجه إلى جميع طبقات السكان، ينبغي لهم أن يرسلوا فصائل جيشهم إلى جميع الجهات (لينين ما العمل ص:105).

- المفهوم العملي للأداة الثورية:

حاولت منظمة "إلى الأمام" ترجمة المفهوم العملي للأداة الثورية من خلال التركيز والتشديد على حركة التلاميذ والطلبة، باعتبارها الفئة المتقدمة داخل الحركة الجماهيرية التي حملت لواء هذا التجذير وعبرت عنه، فالتلاميذ بحكم انتمائهم العضوي إلى الجماهير الكادحة يشكلون "مثقفي" هذه الجماهير والمعبرين عن وعيها الحسي، فهم يعكسون بداية تبلور الوعي لدى الجماهير، ابتداء من مارس 1965 ومن يوليوز 1967 أيضا، وهذا ما يفسر انبثاق اليسار وحمله لخط جذري اتجاه مختلف قضايا المسيرة الثورية الجماهيرية من داخل طلائع حركة التلاميذ والحركة الطلابية، وهذا الانبثاق أيضا هو التعبير الناضج عن تجذير الحركة الجماهيرية واكتسابها طابعا أقوى، وتنامي الحركة الجماهيرية كقوة تاريخية حاسمة، في هذا الإطار حددت مهمة الماركسيين-اللينينيين في تكثيف مجهوداتهم من أجل تبلور الوعي البروليتاري، بحيث يأخذ شعار التجذر داخل الطبقة العاملة المكانة الأولى والأساسية في مجالات العمل الثوري ووسائله الدعائية والتنظيمية، إلا أن هذا العمل داخل الطبقة العاملة لا يتم إلا من خلال إنجاز مهام أخرى تتعلق بإصدار الجريدة ونشر الفكر الثوري، وذلك عبر رؤية سياسية واضحة للوضع الراهن وشعارات واضحة للنضال من خلال ربط نضالات حركة الشبيبة المدرسية بالطبقة العاملة وفضح طبيعة النظام الفاشية وقبل كل ذلك بتوفر الحركة الماركسية-اللينينية على بنية تنظيمية صلبة وطليعية في النضال، تقوم على أساس المبادئ اللينينية في التنظيم والتي يمكن إجمالها في النقط التالية: -تنظيم الثوريين المحترفين، والمتجذرين داخل نضال الجماهير هي الدعامة التي يقوم عليها الحزب-، إن منظمة المحترفين الثوريين تتكون من مناضلين انبثقوا من نضال الجماهير في سيرورة مرتبطة جدليا بإعداد الخط السياسي للحزب، وانطلاقا من هذه الممارسة الثورية الجماهيرية نفسها، لا من خلال تكوين إيديولوجي داخل حلقة مغلقة، - إن الحزب ليس منظمة الثوريين المتفوقين على الجماهير، بل يتكون من مجموعة من منظمة الثوريين المحترفين إضافة إلى المناضلين الماركسيين-اللينينيين في المنظمات الثورية الجماهيرية -، من هنا بالذات ومن خلال هؤلاء المناضلين، فإن الحزب يرتبط ويندمج بالمنظمات الجماهيرية في نفس الوقت الذي يقودها على مستويات مختلفة من الوعي الثوري ويتغذى منها.

هل "كتلة تاريخية" أم "جبهة الطبقات الشعبية"؟

عبد الله الحريف

للجواب على هذا السؤال، لا بد من توضيح أسباب فشل حركات التحرر الوطني في العالم العربي في تحقيق التحرر الوطني من هيمنة الإمبريالية والطبقات المرتبطة بها عضويا والصهيونية وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية ووحدة شعوب المنطقة، من جهة أولى، ونجاح حركات التحرر الوطني في إنجاز هذه المهام في بلدان أخرى، من جهة ثانية: الصين وفيتنام مثلا.

1 - لماذا فشلت حركات التحرر الوطني في العالم العربي؟:

أن ما يفسر هذا الفشل هو الطبيعة البرجوازية لقيادات حركات التحرر الوطني في المنطقة والتي جعلتها تبحث عن الاندماج في النظام الرأسمالي، من موقع التابع، و بالتالي تكرس الهيمنة الإمبريالية. كما أدى خوفها من الطبقة العاملة و عموم الكادحين، إما إلى البحث عن توافقات مع الكمبرادور والإقطاع تكون، في الغالب، لصالح هؤلاء المدعومين من طرف الإمبريالية، أو اللجوء إلى الانقلابات، أي أن هذه القيادات رسخت التخلف والاستبداد و الطغيان عوض الحرية و الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. و أخيرا، فإنها، كبرجوازيات قطرية، لا يهمها توحيد شعوب المنطقة بقدر ما تسعى كل منها إلى الهيمنة على أسواق المنطقة لتحسين موقعها في النظام الرأسمالي و تدخل بالنتيجة في صراع فيما بينها. فهي إذن عامل تفرقة و ليست عامل توحيد شعوب العالم العربي.

وقد استطاعت البرجوازية "الوطنية" في المنطقة العربية الهيمنة على حركات التحرر الوطني لسبب أساسي هو تبعية الأحزاب الشيوعية الذي كان يعتبر أن البرجوازية "الوطنية" تلعب دورا ثوريا طليعيا في مرحلة النضال من أجل التحرر الوطني في إطار ما كان يسميه ب"الطريق الثالث" أو "اللا رأسمالي". وأدت الأحزاب الشيوعية التي تبنت هذا الخط ثمنا غاليا بسبب ذلك.

وعلى عكس ما وقع في العالم العربي، استطاع الحزبان الشيوعيان الصيني و الفيتنامي، اللذان رفضا هذا الخط و سعيا إلى قيادة حركة التحرر الوطني في بلديهما وربطا بين النضال من أجل التحرر الوطني ونضال الفلاحين ما أجل الأرض، قيادة هذا النضال نحو النصر.

إن العمال والفلاحين الصغار والمعدمين وكادحي الأحياء الشعبية، بقيادة القوى المرتبطة عضويا بهم، هم القوة الاجتماعية القادرة على دحر الامبريالية والرجعية والصهيونية وبناء وحدة العالم العربي على أساس ديمقراطي ينبذ الاستعلاء والإلحاق والإقصاء ويقر بالتعددية في إطار الوحدة، ويضمن للشعوب المختلفة المكونة للمنطقة حقها في تقرير مصيرها وازدهارها على كل المستويات، مشروع منفتح على الأفق الاشتراكي انطلاقا من تقييم دقيق ومتأن لفشل تجارب بناء الاشتراكية ومن الانخراط الفاعل في المجهود من أجل تطوير الفكر التقدمي المنحاز إلى مصالح الطبقة العاملة وكافة الكادحين.

فهل بناء "الكتلة التاريخية" التي يدعو لها الأستاذ محمد عابد الجابري يمكن من تحقيق الأهداف التي فشلت في إنجازها حركات التحرر الوطني السابقة؟

2. - ما هو مضمون "الكتلة التاريخية"؟:

تلخص الورقة التقديمية مضمون "الكتلة التاريخية" في:

"كتلة تجمع فئات عريضة من المجتمع حول أهداف تتعلق أولا بالتحرر من هيمنة الاستعمار والامبريالية، السياسية والاقتصادية والفكرية، وتتعلق ثانيا بإقامة علاقات متوازنة يحكمها، إلى درجة كبيرة، التوزيع العادل للثروة في إطار مجهود متواصل للإنتاج. وبما أن مشكلة التنمية مرتبطة في الوطن العربي بقضية الوحدة، فإن هذه الكتلة يجب أن تأخذ بعدا قوميا في جميع تنظيراتها وبرامجها ونضالاتها".

لنلاحظ هنا أن "الكتلة التاريخية" تهدف إلى التحرر من هيمنة الاستعمار والامبريالية وتتحاشى الكلام عن الطبقة أو الطبقات المحلية(الكمبرادور و/ أو البرجوازية الوكيلة للشركات المتعددة الاستيطان والإقطاع) المرتبطة عضويا بالاستعمار والامبريالية. فهيمنة الامبريالية تتم، ما عدا في حالة تدخل عسكري مباشر من طرفها، من خلال الطبقة أو الطبقات المرتبطة عضويا بها وأجهزة دولتها. وقد وظف مفهوم الكتلة التاريخية من طرف الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لتبرير القبول بما سمي "تناوبا" والذي أدى إلى تقوية أركان النظام القائم التبعي للامبريالية. كما تتلافى الكلام عن من يقود هذه الكتلة التاريخية: هل القوى الممثلة للبرجوازية أم القوى الممثلة لمصالح الطبقات الشعبية(الطبقة العاملة والفلاحين الصغار والمعدمين وكادحو الأحياء الشعبية وأغلبية الطبقات الوسطى)؟. وهي بذلك تكرر الأخطاء التي أدت إلى فشل حركات التحرر الوطني في العالم العربي.

بلور النهج الديمقراطي كشعار تكتيكي بناء جبهة موحدة للتخلص من المخزن، وخاصة نواته الصلبة المافيا المخزنية، لكونها تشكل العقبة الكأداء أمام أي تغيير حقيقي لصالح شعبنا.

3 - جبهة الطبقات الشعبية ضرورة لإنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي:

أن النهج الديمقراطي يعتبر أن المرحلة التي تمر منها منطقتنا هي مرحلة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي. هذه المرحلة تتطلب حل التناقض ما بين الطبقات الشعبية من جهة والامبريالية والطبقة أو الكتلة الطبقية السائدة من جهة أخرى. ويشكل العمال والفلاحون الصغار والمعدمون وكادحو الأحياء الشعبية، بقيادة القوى المرتبطة عضويا بهم والتي هي، الآن، ضعيفة إن لم تكن غائبة في العديد من بلدان منطقتنا، الكتلة الشعبية التي في مصلحتها إنجاز مهام المرحلة بالكامل وانفتاحها على الأفق الاشتراكي لأنها الأكثر معاناة من هيمنة الامبريالية والطبقة أو الكتلة الطبقية السائدة.

غير أن بناء جبهة الطبقات الشعبية سيرورة معقدة وستشكل، في الغالب، نقلة نوعية تتوج تجارب بناء جبهات تكتيكية تهدف إلى الإطاحة بالعدو الأكثر شراسة في كل فترة. هذه الجبهات التي تخضع للتحليل الملموس لواقع كل بلد.

ولذلك بلور النهج الديمقراطي كشعار تكتيكي بناء جبهة موحدة للتخلص من المخزن(1)، وخاصة نواته الصلبة المافيا المخزنية(2)، لكونها تشكل العقبة الكأداء أمام أي تغيير حقيقي لصالح شعبنا. هذه الجبهة التي يجب أن تضم كل المتضررين من المافيا المخزنية، مهما كانت مواقعهم الطبقية، بما في ذلك الجزء من الكتلة الطبقية السائدة الذي تتضرر مصالحه من افتراس هذه المافيا، ومرجعياتهم الفكرية، بما في ذلك القوى الإسلامية المعتدلة. ودعا إلى حوار عمومي يساهم فيه كل المناهضين للمافيا المخزنية لبلورة أسس التعامل بين مكوناتها وتدقيق نقط الخلاف ونقط الاتفاق والتوافق بينها على البديل الديمقراطي.

هوامش:

(1) المخزن هو الأداة الأساسية للنظام الملكي لفرض سلطته وتطبيق سياساته. (2) تتشكل المافيا المخزنية من كبار المسئولين الأمنيين والعسكريين والقضائيين والإداريين والدينيين وأغلب المسئولين السياسيين وعدد من كبار رجال الأعمال والإعلام وكبار مقاولي"المجتمع المدني" الرسمي وبعض كبار المسئولين النقابيين وغيرهم... ممن لهم نفوذ وسلطة أو قرب منها.

علاقة التبعية وآثارها على الشبيبة المغربية

عزيزة الرامي

تقوم علاقة التبعية على هيمنة دول الرأسمالية في المراكز على دول الجنوب أو المحيط وفرض أنظمة سياسية عميلة غير ديمقراطية، تستسلم لهذه الهيمنة وللتبعية، تعتمد الفساد والاستبداد كآلية لضمان استمرارها في الحكم، فالفساد هو نتيجة وليس سببا في تخلف دول المحيط. وبما أن الاقتصاد المغربي هو رأسمالي تبعي يخضع لهيمنة دول المركز وبالأخص للامبريالية الفرنسية. فقد أدت علاقة التبعية هذه بالمغرب إلى عدة نتائج أبرزها كبح أي تطور للصناعة، عن طريق تدمير القطاعات المنتجة، ودفع الرأسمال المحلي التابع إلى حصر نشاطه أساسا في القطاعات غير المنتجة كالخدمات والمضاربة العقارية واحتكار سوق المال والسياحة...، مما يعمق من اختلال الميزان التجاري وبالتالي يرهن البلاد لمزيد من الإغراق في المديونية وما ينتج عن ذلك من شروط تضرب مبدأ السيادة في اتخاذ القرار: دفعه نحو التخلص من القطاع العام عن طريق خوصصة الخدمات الاجتماعية الحيوية: التعليم والصحة وقطاعات البنية التحتية (التجهيز، الكهرباء، والماء، النظافة..)، وتحويل الدولة إلى جهاز لحامية مصالح الرأسمال المحلي والأجنبي ممثلا في الشركات متعددة الاستيطان، وقد تسارع هذا التوجه خاصة مع تبني سياسات التقويم الهيكلي المملاة مع مطلع ثمانينات القرن الماضي (1983) والمبنية على المرجعية النيوليبرالية المتوحشة. وقد قبل النظام المخزني ولا زال بجل هذه الإجراءات مقابل حمايته وتوفير الدعم الدولي له. ولمصالحه وصالح قلة قليلة ممثلة في التكتل الطبقي السائد، مقابل تفقير وتهميش الأغلبية اللطبقات الشعبية من عمال وفلاحين وحتى الفئات الوسطى، ويعتبر الشباب المغربي من أكبر ضحايا هذه السياسات وذلك على عدة مستويات:

على المستوى السياسي:

على اعتبار أن التبعية تفرض نظاما غير ديمقراطي، فإن الشبيبة المغربية اليوم تعاني من غياب الديمقراطية بسبب علاقة التبعية هذه في هذا المستوى، فالشباب اليوم محروم من حرية التعبير والتفكير حيث يتعرض الكثير من الشباب/ات للمضايقات والمتابعات والمحاكمات الصورية بسبب تعبيرهم عن رأيهم ورفضهم للسياسات المخزنية، كان آخرها الهجوم على مجموعة من الصحفيين والنشطاء السياسيين والحقوقيين والقيام بحملات اعتقال عشوائية طالت العديد من نشطاء الحراكات الشعبية.

كما أن الشباب اليوم محروم من حقه في التنظيم، فهناك العديد من التنظيمات الشبابية سواء كانت سياسية أو نقابية أو جمعوية (شبيبة النهج الديمقراطي، الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين، البديل الثقافي، اتحاد شباب التعليم بالمغرب، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب...) محرومة من وصولات الإيداع القانونية ومن حقها في الوجود بما فيها روابط تشجيع الفرق الرياضية "الالتراس"، وأيضا في منعها تنظيم أنشطتها الإشعاعية والثقافية في القاعات العمومية. وما يشجع هذا التضييق والمنع والقمع هو التغاضي بل وأحيانا الدفاع والإشادة الدولية من طرف الدوائر الإمبريالية بالسياسات المتبعة من طرف المخزن.

على المستوى الاجتماعي الاقتصادي:

الجدير بالذكر أولا أن السنوات الأخيرة تميزت بزيارات لوفود الدوائر المالية العالمية كزيارة وفد من صندوق النقد الدولي في شهر يوليوز ثم في أكتوبر من سنة 2017، وفي الزيارة تنوه هذه الوفود ب "الإصلاحات الهيكلية" التي أنجزها المغرب والمتمثلة في تخفيض النفقات العمومية وتفكيك الصناديق الاجتماعية وتعويم العملة الوطنية.

وبقراءة لواقع أبرز القطاعات التي لها علاقة مباشرة بالشباب، خاصة قطاعي التعليم والتشغيل، يتضح بجلاء أنها تتعرض لهجوم نيوليبرالي غير مسبوق بسبب السياسات المتبعة من طرف المخزن والمملاة والمدعومة من الدوائر الامبريالية العالمية.

فبخصوص قطاع التعليم، تسعى دول المركز الرأسمالي إلى إبقاءه خادما لمصالحها لذلك تسعى على أن يتضمن أي "إصلاح" تعليمي في دول المحيط على 3 خصائص: ضرب المجانية، تشجيع القطاع الخاص، ضرب المناهج التي تعتمد على التفكير النقدي وتعويضها بالتعليم "التقني"، وهذا ما يفسر مضامين آخر مخططات المخزن في مجال التعليم، المتمثلة في"الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015 - 2030" وقانونها " قانون الإطار 17 51- المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. اللذين يتضمنان أبرز الاملاءات المتمثلة في: تنويع مصادر التمويل ليشمل الاسر، وتشجيع التعليم الخصوصي عن طريق نظام جبائي تحفيزي، ثم تفكيك الوظيفية العمومية.

هذه المخططات الناتجة عن علاقات التبعية أدت إلى نتائج كارثية للشبيبة التعليمية:

فمن حيث نسبة التمدرس بالتعليم الجامعي، تشير المعطيات إلى أن عدد الطلبة المسجلين بالتعليم العالي في تضاعف مستمر وصل العدد إلى أزيد من 937 ألف و675 طالبة وطالب خلال الموسم 2020-2019، في حين تعرف ميزانية الاستثمار المخصصة للتعليم العالي ضعفا بفعل توجهات الدولة. وتعكس هذه المعطيات الكمية ضعفا على مستوى ولوج الشابات والشباب المغربي للتعليم الجامعي، حيث أن نسبة التمدرس بالتعليم العالي للفئة من 19 إلى 23 سنة لا تتجاوز 25%.

في حين إن بنيات التأطير والاستقبال على مستوى المؤسسات الجامعية لا تستطيع استيعاب حتى هذه النسبة المحظوظة بحيث تتواجد 15 جامعة عمومية (تضم حوالي 202 مؤسسة جامعية)، وجامعة عمومية واحدة بتسيير خاص، وجامعتين للتعليم الخاص في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، و10 جامعات للتعليم الخاص، 216 مؤسسة للتعليم العالي الخاص.

أما بخصوص التشغيل، في إطار علاقة التبعية دائما، اتخذ المخزن مجموعة من التدابير والبرامج الهادفة خوصصة مجموعة من المؤسسات العمومية وإلى تفكيك الوظيفة العمومية أبرزها مرسوم 9 غشت 2016 متعلق بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود الإدارات العمومية تطبيق السياسات النيوليبرالية المملاة، حيث شكل هذا المرسوم تراجعا خطيرا في مجال استقرار العمل وتكريس الهشاشة، فالمادة 3 من هذا المرسوم تلغي أية إمكانية لترسيم المتعاقدين في أطر الإدارة . أما المادة 11 فتعطي الحقل لإدارة بأن تنهي العقد دون إنذار أو تعويض في حالة الأخطاء المهنية الخطيرة مع حرمان المعني بالأمر من الاستعانة بممثل نقابي للدفاع عن مصالحه.

هذه الإجراءات هي الأخر نتج عنها آثار وخيمة على الشبيبة، فقد كشفت إحصائيات للمندوبية السامية للتخطيط ارتفاع نسبة الشغل الناقص وسط الشباب إلى 38.2% من مجموع المشتغلين الذين هم في وضعية الشغل الناقص.

كما تمثلت في تراجع نسبة الشباب في الوظيفة العمومية فحسب تقرير حول الموارد البشرية، المرفق لقانون المالية لسنة 2020، نسبة الموظفين الشباب دون سن 25 عاما يمثل ونسبة 1.7 في المائة من مجموع الموظفين/ات وهو رقم كارثي . في حين لا تتجاوز النسبة في صفوف الشباب/ات من 25 إلى 35 سنة 25 في المائة.

بالموازاة مع هذا عرفت نسبة البطالة أيضا ارتفاعا وسط الشباب خلال السنوات الأخيرة فقد أعلنت المندوبية السامية للتخطيط أن عددا لعاطلين سنة 2017 قد ارتفع بـ 49.000 شخص، كلهم بالوسط الحضري، الذي بلغ عددهم الإجمالي 1.216.000، وبلغت نسبة العطالة 10.2% على الصعيد الوطني و14.7% بالوسط الحضري، وأن أعلى معدلات البطالة وسط الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة، كما بلغت نسبة العطالة 23.3% ضمن حاملي الدبلومات العليا، و25.9% ضمن حاملي دبلومات التقنيين وما يعادلها، و25.7% ضمن حاملي شهادات التخصص المهني.

خلاصة:

إن هذه الأرقام الصادمة حول واقع الشبيبة المغربية كما تم توضيحه نتيجة طبيعية للمخططات والسياسات المتبعة، والجدير بالذكر أن أي بديل للشباب/ات لهذه الوضعية شبه مستحيل في ظل الواقع الحالي، فلتحقيق العدالة الاجتماعية والعيش الكريم ومجانية التعليم وعلميته وضمان اجتماعي شامل لا بد من تغيير نمط الاقتصاد الريعي المخزني إلى اقتصاد منتج، يمكن على أساسه بناء مجتمع يحقق مطالب الطبقات الشعبية ويحقق كذلك الديمقراطية، أي لا بد من إسقاط المخزن وتفكيكه وبناء نظام وطني شعبي ديمقراطي محله متحرر من التبعية.

الوضع المأزوم لشباب مدينة تطوان مثال حي عن واقع الشباب بالمغرب

أيوب حبراوي

في هذا المقال سأحاول تشخيص واقع شباب مدينة تطوان الكادح الذي أصبح يعاني في ظل الواقع الذي تعرفه مدينة تطوان الجميلة، وذلك باعتباره شاهدا حيا عن ما يعيشه الشباب المغربي عموما.

أولا، لا يمكننا عزل ما يحصل بتطوان عن السياق العام ببلادنا، فمنذ الاستقلال الشكلي والنظام يحاول جاهدا تطبيق إملاءات الدوائر الامبريالية بحذافرها، والمتمثلة في دفع كل القطاعات الحيوية للخوصصة، وفي ضرب القدرة الشرائية للأغلبية الفقيرة من الجماهير الشعبية. وفي المقابل، خاض الشعب المغربي ولا يزال انتفاضات بطولية تاريخيا، لعب فيها الشباب أدوارا طلائعية خصوصا بشمال المغرب (انتفاضة 84 بتطوان، القصر الكبير ...). لكن تبقى هذه الانتفاضات موسمية، ولا ترقى من حيث نتائجها، إلى حجم التضحيات الجسام التي يقدمها الشعب المغربي (معتقلين، شهداء، منفيين...). ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها غياب المعبر السياسي عن الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات.

إن تطوان الموجودة شمال المغرب كانت تاريخيا مدينة سياحية بامتياز، خصوصا في فصل الصيف، لكن كان لشبابها وشاباتها متنفسات أخرى يستطيعون عن طريقها توفير لقمة العيش. قد نذكر منها مثلا الصيد البحري والتهريب المعيشي بالإضافة لأعمال أخرى غير قانونية هي زرع وتجارتة القنب الهندي. كما أن تطوان كانت تتوفر على منطقة صناعية مهمة بها العديد من الشركات المحلية وشركات إسبانية أخرى، لكن في الآونة الأخيرة لم تعد أغلب شركات المنطقة الصناعية موجودة، الشيء الذي أدى إلى تشريد العديد من العمال وعائلاتهم، مما زاد الخناق على المنافذ الأخرى منها التهريب على وجه الخصوص، إذ أصبحنا نرى أن أغلب نساء المدينة يشتغلون بباب سبتة في ظروف لا إنسانية تماما، تعبر عن عجز المخزن على توفير حتى الحد الأدنى للعيش الكريم للمواطن/ة المغربي، بالإضافة لإدخال العديد من الشركات التي تهتم بالصيد و تضيق الخناق على الصياد الصغير البسيط الذي كان يربح ما يصطاده، وأصبح الآن مجرد آلة في يد الشركة. ولم تقف ممارسات المخزن عند هذا الحد بل زاد من التضييق على شباب المدينة بالهجوم الذي شنه السنة الماضية على الفراشة (الاقتصاد غير مهيكل)، مما أدى لعدة مواجهات بين آجهزة القمع والفراشة بالإضافة للارتجالية والفساد الذي شاب عملية توزيع المحلات التجارية على فراشة المدينة .

كل هذا الاحتقان والهجوم الذي تعاني منه المدينة أصبحت له تجليات كبيرة وصادمة. فقد أصبحت أرقام ظاهرة الانتحار مرتفعة خصوصا بين الشباب ومعيلي العائلات، وعادت ظاهرة الهجرة السرية تتزايد بقوة بين شباب المدينة الذين أصبحوا يغامرون بحياتهم بعد فقدانهم الأمل في تحسن أوضاعهم المعيشية، ومن أجل بلوغ الضفة الأخرى من المتوسط أملا في أنهم ستكون لهم حقوق وسيعيشون بكرامة.

في ظل هذا السياق العام الذي تعيشه المدينة، لازال النظام المخزني ينهج سياسة الآذان الصماء ولم يفتح أي قنوات للتواصل مع شباب وساكنة المدينة من أجل تجاوز هذه الأزمة الخانقة، بل لازال يحاول تعميقها بتحويل تطوان لمجرد مدينة سياحية وذلك بفتح المجال ومنح الامتيازات لاستثمارات أجنبية كبيرة وكذا تزيين المدينة، دون النظر إلى أوضاع شبابها وسكانها الذين أصبحوا يعانون في صمت في ظل غياب أي بديل اقتصادي يخرج المدينة من أزمتها.

إن هذا الصمت لا يعني قبول الشباب بوضعيتهم، وإنما ينذر بأن هناك عاصفة قريبة جدا وجب علينا كتقدميين التجنيد لها، وذلك أولا وقبل كل شيء ببناء الحزب المعبر عن طموح الكادحين والعمال وكذا بالتعبئة لخلق وإنضاج الشروط اللازمة من أجل التصدي للمخططات المخزنية الهادفة لإقبار طموحات وتطلعات شبابنا وتحويلهم قبل الأوان إلى شيوخ في عز شبابهم.

"في قواعد الحوار"

نورالدين موعابيد

احتراس منهجيّ: إن اختيار عنوان هذا المقال، المصدر بالحرف الجارّ "في" ليحيل دونما أدنى موارية على النسبية واللايقين؛ إذ الحوار ظاهرة إنسانية بامتياز، والظاهرة، هذه، مركبة معقدة في آن. لا تمنح نفسها بيسر، وعلى الرغم من ذلك فهي لا تقاوَم.

في الحاجة إلى الحوار: الحوار ضرورة، علامة فارقة تميز الكائن البشريّ سيرورةً وصيرورةً. وقد لا أغلو إن قلت إنه المحرّ الذي يقاس به مدى تحضر الشعوب، لاسيما بعد أن تجاوز الإنسان الطبيعة، ليجاورَ الثقافة، حتى بات مطلبا ملحا في بناء العلاقات الدوْلية على السلم والأمن. فليس نشازا، ولا شذوذا أن يحتفيَ فلاسفة اليونان - منذ ما قبل الميلاد - بأنشطة حوارية، سقراط، وأفلاطون تمثيلا، لا حصرا.. ألم يكن الأول يولد الأفكار كما كانت أمه تولد النساءَ؟؟!!.

يؤكد أهمية الحوار وجدواه تعدد دوائره مثلما أشار إلى هذا أكثر من باحث؛ فقد يكون ذاتيا (داخليا)، أو غيريا، أو مجتمعيا، أو حوارَ زمالة.. سواء أكان مكتوبا أم مشفها. ولعلك أيها القارئ اللبيب قرأت... و/أو سمعت عن "حوار الحضارات"، الذي يواجه "صراع الحضارات" (Samuel Huntington)، وأكذوبة "نهاية التاريخ" (Francis Fukuyama). وأقدر أن من مجاوراته: المجادلة والتفاوض، المحاجّة، المناظرة السجال، المناقشة.. إلا أن مفتاحَه الرئيسَ هو مفهوم "الاعتراف"، الذي يميز فيه Hubert Jaoui ومن معه أربعَ علاماتٍ هي:

×علامة (اعتراف موجب يقدر الآخرَ تقديرا غير مشروط، يتقبله في كليته كما هو Tel qu'il est)، بمعنى أن ديدنه تحويل الإحجام إلى إقدام..

×علامة (اعتراف موجب، مشروط، مَصوغ صوغا صريحا أو ثاويا..).

×علامة (اعتراف سالب غير مشروط)بلفظ الآخر ونبذه بلا دعوة sans appel.

×علامة (اعتراف سالب مشروط يحدد إلى أي مدى نرفض،نحب،نتقبل(نقبل.)..).

La communication) (pratique. 1992. e. s. f . p:20

قواعد الحوار: هي في ماكروبنيتها تساعية:

1. قاعدة (الكفاية الثقافية المعرفية): التي تنحو نحو الشمولية والامتلاء، وإلا فإن معرفة الموضوع ستكون مبتسرة لا تفي بالحاجة - ات-، وربما غدت مسوخا Monstres ، تجاوزتها المستجدات.. فإذا هي متآكلة مستهلكة، مترهلة...

2. قاعدة (الاختلاف حول... وليس الاختلاف مع..): الاختلاف ظاهرة صحية إلى حد أن من الفلاسفة من ركن إلى شرعية الاختلاف وحجيته، حتى أضحى حقا (الحق في الاختلاف)، وهو مدماك الحوار و مسباره..

3. قاعدة (الاستدلال المعقلن): الاستدلال من(أبناء) المنطق الشرعيين، المنطق غير الفاسد المؤمن ب: "العلية اللاتناقض، الموضوعية، الغائية.. أما الثالث المرفوع فغير عمليّ، لأن من المفكرين من أسقطه، (المعتزلة تحديدا).

4. قاعدة (الذي يعرف كثيرا، يغفر كثيرا.): وبخاصة إذا طلّق المحاور القطعية، الوثوقية، وأيّ فكر دوغمَائيّ، دراميّ le dogmatique devient dramatique أليس الانفتاح، الناقد وليد المرونة؟!.

5.قاعدة(الملاءَمة):تخترق المواءَمة، هنا ، مكونات الوضعية الحوارية برمتها، فلا ينجو منها أيٌّ، ماديا كان، أو رمزيا (معنويا): (الفضاء، الزمن، المنهجية الاستراتيجية والتقنيات، والآليات.....)

6. قاعدة (الممارسة): تحضر الثنائية الشهيرة: لا ممارسة ثورية، بدون نظرية ثورية، بما أن الفكر القائد فكرٌ تغييريّ، يأبى الخنوع، ويستعصي على الخضوع.

7. قاعدة (من الاتباع، إلى الإبداع): لا يستوي عود الإبداع، ولا تقوى شوكته إلا إذا توارى الفكر المحنط، المنمط الذي يريد - كما قال الشيوعيّ المصريّ، سلامه موسى- أن يصلح ما أمامه، بما وراءه مدعيا أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان. وهو ما أثار حفيظة شاعر معرة النعمان الذي صرخ:

وإني وإن كنت الأخيرَ زمانُه ××× لآت بما لم تستطعه الأوائل

8.قاعدة(الإنصات):ولعلها الأثيرة، الثرة : savoir communiquer c'est savoir écouter يقول " corneille: commence par te taire avant que de parler". ولله در الشاعر أبي تمام إذ يقول:

وتراه يصغي للحديث بسمعه ××× وبقلبه ولعله أدرى به

9 . قاعدة (توحيد الشفرة التواصلية): هذا التوحيد من البداهات، بل إنه أس الحوار، وأساسه باعتبار ضرورة تقاطع الفهم والإفهام، غاية البيان نحو ما ردد الجاحظ المعتزليّ.. عدا قواعد أخرى لا يتسع الحيز لملامستها، و/أو مقاربتها..

من عوائق الحوار: يمكن الاقتصار على:

1.ضمور فنيات القيادة الرمزية: كأنْ يتعالمَ المحاور، ويتعالى بنرجسية، وبرجعاجيةَ مقيتتين، أو يرغيَ، ويزبدَ مبديا توترا فائضا، بغيضا...

2. البنية الذهنية المغلقة: المؤمنة بالإطلاقية وهي تصدر الأحكام، التي لا تنأى عن أحكام القيمة غالبا..

-3 الذاتية المتورمة: المستندة إلى الأهواء الشخصية، والرغبات الجوانية، ومن مؤشرات هذا العائق: الاستعجال والتسرع (آفة العلم كما قال صاحب قواعد المنهج. "ديكارت"..)

4. -سوء تدبير الوضعيات التواصلية: بغياب التنظيم والعقلنة، وحضور الارتجال واللا وضوح..

-5 لا مطابقة الكلام مقتضى الحال: ما يمت إلى لغة الحوار بهذه الصلة، أو تلك..

6. شح المعطيات، والنسخ الماسخ الذي يفرز الرتابة، وإعادة الإنتاج، أما المجازفة الإبداعية فدونها خرط القتاد..

-7 تفاوت شفرات المتحاورين: بمعنى مصادرة قول Voltaire: "إذا كنت تريد أن تحدثني، فحدد ما تريد."

-8 التعتيم و "التقية": أو الاقتصاد في عرض المعطيات والبيانات مما يعصف بقاعدة الملاءَمة، ويحبط الشفافية والتعاقد....

-9 (مشوشات) خطاطة Roman Jakobson ، السداسية (المرسِل، المرسَل إليه، الإرسالية، القناة، الشفَرة، المقام.)

نحو خاتمة موضّحة: قد يكون الحوار تفاوضيا، بيد أن ما يستدعي التوضيح والإبانة هو أن ذلك التفاوض منتزَع مفروض وليس ممنوحا، لأن المنح شقيق المنع، فلا أحد يجهل أن الممنوحات يستحيل أن تكون بريئة، فهي تضليلية مخاتلة تروم تجريد ليل المناضل من نجومه، ولكن هيهات !!!.

وتتمادى تلك الأنظمة المستبدة في مضاعفة بلل طين الحوار حين تقزمه، و تحوله إلى "تشاور" مهادن، قلمت أظافره، فإذا هو كثير اللغط، يردد: التكتيك/ الاستراتيجية.. الظرفية وميزان القوى. الاستثنائية، فن الممكن.....

دجنبر 2019

الثقافة والتغيير

الوضع الطبقي للمثقف وعلاقته بالسلطة(1)

حسن ايت اعمر

يقول ابن خلدون :"اعلم أن السيف والقلم كليهما آلة لصاحب الدولة يستعين بهما على أمره . إلا أن الحاجة في أول الدولة إلى السيف مادام أهلها في تمهيد أمرهم أشد من الحاجة إلى القلم . لأن القلم في تلك الحال خادم فقط ومنفذ للحكم السلطاني. والسيف شريك في المعونة كذلك في آخر الدولة، حيث تضعف عصبيتها".

إن المثقف عند "سارتر" . والذي تناول هذا المفهوم من الزاوية الاجتماعية . هو ذلك الإنسان الذي يدرك ويعي التعارض القائم فيه وفي المجتمع بين البحث عن الحقيقة العملية وبين الايديولوجيا السائدة، وبتعبير آخر فالمثقف عند "سارتر" هو الشاهد على المجتمعات الممزقة التي تنتجه لأنه يستبطن تمزقها بالذات، وهو بالتالي ناتج تاريخي، وبهذا المعنى لا يسع أي مجتمع أن يتذمر ويشتكي من مثقفيه دون أن يضع نفسه في قفص الاتهام، لأن مثقفي هذا المجتمع ما هم إلا صنعه وتاريخه(...)

فالمثقف بشكل عام ليس إفرازا اعتباطيا معزولا دون استحضار الأصل والانتماء الطبقيين والظروف الاجتماعية، إن هذا الوضع هو الذي يحدد وبشكل كبير علاقة المثقف بالسلطة.

والعلاقة بين المثقف والسلطة تتسم بوجهين:

. الوجه الايجابي للمثقف حيث تصل علاقته بالسلطة إلى أوج توترها من خلال اتخاذ المثقف موقفا معارضا لنظام الحكم، و هنا تظهر لنا صورة المثقف الايجابي ذي النزعة الثورية، حيث يكون مهموما بقضايا مجتمعه ويبحث عن التغيير الاجتماعي وينتقد السلطة الحاكمة والمجتمع كذلك.

. الوجه السلبي يكون المثقف مجرد تابع للسلطة يأتمر بأمرها ويوجه فكره لخدمتها، و يشتغل بلا هوادة على تبرير أوضاع السلطة ومصالحها الخاصة على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

هل المثقفون طبقة محددة ؟

إنه من الصعب الإجابة عن هذا السؤال . الإشكالية. لكن. محاولة منا الإجابة عنه. سنحاول استحضار بعض الآراء التي ناقشت هذا الموضوع.

يعتبر "جولدنر" المثقفين طبقة فريدة من الزاوية التاريخية، ويشكل المثقفون الراديكاليون داخلها عناصر قادرة على لعب الدور القيادي كما يعدون بوابة الثورات ومفتاحها في وقتنا الراهن.

كما أن "جولدنر" يستهجن ذلك التصور الذي يقول بأن المثقفين يستخدمون العلم والمعرفة لاستغلال بقية أفراد المجتمع مثلما كانت الطبقة القديمة (رجال الأعمال والقيادات الاقتصادية والحزبية) تستخدم المال من اجل استغلال الآخرين.

أما "رايت إيرك" فيذهب إلى حد اعتبار المثقفين عمالا ، ويستند في ذلك على مبدأ العمل مقابل الأجر، فالمثقف لا يملك وسائله الخاصة للإنتاج، فهو يبحث عن الشغل سواء من جانب رأس المال أو الدولة لكي يستطيع العيش، وذلك بغض النظر عن نوعية النشاط التي يقوم بها حين يتم توظيفه، إذن حسب هذا التصور فإن كل الأفراد الذين ليس لديهم ما يبيعونه سوى قدرات العمل فهم عمالا .

في هذا العدد الذي خصص ملفه لمسألة التبعية كعائق لأي طموح نحو التنمية الفعلية، نستضيف مرة أخرى الرفيق عبد الله الحريف عضو الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي، منسق اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الخامس، حول الانعكاسات المدمرة لسياسة التبعية وآثارها على الأجيال القادمة والبدائل الممكن لتجاوز هذا الوضع.

1 في سياق الإقرار الرسمي بفشل ما سمي "النموذج التنموي" ومحاولة وضع تصور ل"نموذج تنموي جديد" هل يتوفر المغرب على نموذج تنموي حقيقي؟ وما هي مميزاته إن وجد؟

لم يتوفر المغرب على نموذج تنموي حقيقي، إذا ما استثنينا محاولة حكومة عبد الله إبراهيم التي أجهضت في المهد. وظلت الاختيارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاضعة لمصالح الإمبريالية الغربية، وخاصة الفرنسية، والكتلة الطبقية السائدة المشكلة من الملاكين العقاريين الكبار والبرجوازية الوكيلة للشركات المتعددة الاستيطان والمخزن. ولهذا السبب، فإن ما يسمى ب"النموذج التنموي" يخدم، بالأساس، مصالح هذا الثالوث.

2 أين تتجسد في رأيكم مصالح الإمبريالية الغربية في المغرب في إطار النوذج السائد؟

تتجلى مصلحة الامبريالية الغربية في الحفاظ على المغرب كسوق لمنتجاتها الصناعية والخدماتية والثقافية والتكنولوجية والعلمية والفنية ذات القيمة المضافة المرتفعة والزراعية، منها بالخصوص المواد الغذائية الأساسية(الحبوب، السكر والزيوت)، وكمصدر للخامات المعدنية والنصف مصنعة والمواد الزراعية، خاصة منها النهمة في استهلاك الماء،وكقاعدة لاستقبال الشركات المتعددة الاستيطان التي تحول نحو بلادنا أنشطة صناعية تتمثل في عمليات إنتاجية بسيطة(تركيب السيارات وغيرها من الأجهزة والآلات...) وأنشطة خدماتية رتيبة. هذه الأنشطة الصناعية والخدماتية التي تتسم بكونها ذات قيمة مضافة ضعيفة والتي تستغل استغلالا بشعا يدا عاملة رخيصة. كما لا ترى الامبريالية مانعا في إقامة صناعات وأنشطة ملوثة في بلادنا، خاصة الصناعة الكيماوية الملوثة. وكل هذه الأنشطة تابعة بالكامل للمركز الامبريالي وغير قادرة بالتالي أن تشكل قاطرة لبناء نسيج صناعي واقتصادي مستقل ومتكامل يلبي، في المقام الأول، الحاجيات الأساسية للشعب المغربي.

وتلعب فرنسا والاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية(البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية...) الخاضعة للامبريالية الغربية، وخاصة شركاتها المتعددة الاستيطان، دورا أساسيا في بلورة ومتابعة تطبيق هذه التوجهات والاختيارات الاقتصادية.

كما تقوم منظمة التجارة العالمية بدورا خطير في فتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام المواد والخدمات، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية العمومية(التعليم والصحة بالخصوص) مساهمة بذلك ومحفزة على تخريبها.

3 وبالنسبة لمصالح الكتلة الطبقية السائدة، أين تتجلى في نظركم؟

تتقاطع، إلى حد كبير، مصالح الكتلة الطبقية السائدة ومصالح الامبريالية:

فالبرجوازية الوكيلة هي برجوازية تبعية أي شريك من موقع ضعيف للشركات المتعددة الاستيطان. فهي تقوم بأنشطة اقتصادية (صناعية وتجارية وغيرها) بسيطة ومكملة لأنشطة هذه الشركات والتي يمكن أن تستغني عنها. وبكلمة، فإنها خاضعة للامبريالية وعاجزة على بناء اقتصاد وطني مستقل.

أما ملاك الأراضي الزراعية الكبار، فهم ورثة المعمرين الذين يستفيدون من دعم الدولة ويوجهون إنتاجهم نحو الخارج، وخاصة أوروبا الغربية، وهم معفون من الضرائب ويهربون جزء من العملة الصعبة التي يحصلون عليها نحو الخارج، وخاصة الجنات الضريبية. وهم الذين وقفوا ويقفون سدا منيعا أمام أي إصلاح زراعي يمكن الفلاحين من الأرض ويساعدهم على تطوير إنتاجيتهم. هذا الإصلاح الزراعي الذي كان من شأنه أن يطور ويوسع السوق الداخلي ويمكن من تطوير التصنيع وأن يحد من الهجرة القروية إلى المدن التي تؤدي إلى:

-تشكل جيش من العاطلين يضغط على الأجور

-الضغط وعلى الأراضي في المدن، مما يغذي ويضخم المضاربات العقارية التي يستفيد منها كبار ملاكي الأراضي والسلطات التي تسهر على التخطيط الحضري(كبار موظفي وزارة الداخلية والوكالات الحضرية والمنتخبين المحليين...).

هكذا تتم خدمة مصالح البرجوازية العقارية في المدن(ارتفاع صاروخي لأسعار العقار) وباقي مكونات البرجوازية المحلية والشركات المتعددة الاستيطان من خلال الحفاظ على الأجور في أدنى مستوى.

4 وماذا عن مصالح المخزن ضمن هذا النموذج؟

إن وظيفة المخزن الأساسية، وعلى رأسه المافيا المخزنية، تتركز في فرض السياسات والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تبلورها الامبريالية الغربية خدمة لمصالحها ومصالح عملائها المحليين: الكتلة الطبقية السائدة. ومصلحة المافيا المخزنية الخاصة تتمثل في الاستفادة من تحكمها في مفاصل الدولة وكل أجهزتها العسكرية والأمنية والأيديولوجية والإدارية والإعلام والحقل الديني وغالبية "المجتمع المدني" لتنمية مصالحها الاقتصادية الخاصة:

--التحكم في موارد الدولة واستعمال جزء منها لتقوية موقعها الاقتصادي

--التحكم في القطاع العمومي المنجمي(الفوسفاط) والمالي(صندوق الإيداع والتدبير بالأساس) ومن خلاله التحكم في العديد من المشاريع الصناعية والسياحية والسكنية وغيرها واستعماله كصناديق سوداء لا تخضع للمراقبة والمحاسبة.

--الريع الذي يكتسي أشكالا مختلفة(تراخيص الصيد في أعالي البحار والمقالع والنقل، تفويت أراضي فلاحية أو في المجال الحضري بأثمان بخسة...) ويستفيد منه الضباط السامون وكبار المسئولين الإداريين والأمنيين والسياسيين وغيرهم أو يمنح مقابل رشاوى..

--الرشاوى على صفقات الدولة،خاصة في المشاريع الكبرى

--المساهمة في الشركات الكبرى مقابل الحماية أو الاستفادة من امتيازات جمركية أو ضريبية وهي ممارسة مافيوية بامتياز.

--حماية الاقتصاد ذي الطابع الإجرامي: إنتاج وتجارة المخدرات، وخاصة تصديرها، وتهريب البضائع و الأموال إلى الخارج ونحو الجنات الضريبية، وذلك إما من طرف نافذين كما تبين في قضية بانما بيبارز أو مقابل رشاوى بالنسبة للأثرياء من خارج المافيا المخزنية.

--الاحتكار الذي يتم التنظير له بضرورة التوفر على "أبطال وطنيين" والذي يتقوى ويمس عددا من القطاعات: التجارة الداخلية(مرجان و أسيما)، الاتصالات("اتصالات المغرب"، "مديتيل" و"انوي")، البنوك وقطاع البناء وغيرها.

إن هذا الافتراس للخيرات من طرف المخزن وتفشي الرشوة والمحسوبية والزبونية واختلاس المال العام والتبذير الذي يتسم به والغش والتهرب والامتيازات الضريبية للكتلة الطبقية السائدة وللشركات المتعددة الاستيطان والطابع المتخلف للاقتصاد الوطني، كلها عوامل تنتج عجزا مزمنا لميزانية الدولة وبالتالي يصبح اللجوء إلى القروض، وخاصة الخارجية، ضرورة بنيوية لهذه الدولة الفاسدة والمفترسة ولهذا الاقتصاد الرأسمالي التبعي والريعي. هذه المديونية التي تشكل أحد أهم الوسائل لفرض الامتثال لتوجهات واختيارات للامبريالية الغربية.

5 ما هي في رأيكم أهم نتائج "النموذج التنموي" الحالي؟ هل خدمة المصالح الثالوث المذكور تؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية حقيقية تحافظ على البيئة؟ وهل تؤدي إلى تطور ديمقراطي فعلي؟

لقد حاولنا أعلاه توضيح المسئولية المشتركة للامبريالية الغربية والكتلة الطبقية السائدة والمافيا المخزنية في بلورة وتطبيق النموذج التنموي الحالي والتقاطع بين مصالح هذا الثالوث الجهنمي. ولعل التفصيل في مسألة المديونية الناتجة، كما أوضحنا أعلاه، عن تواطوء مصالح هذا الثالوث مسألة مهمة نظرا لانعكاساتها ليس فقط على المستوى الاقتصادي، بل أيضا الاجتماعي:

هكذا يتدخل صندوق النقد الدولي لفرض سياسات اقتصادية واجتماعية رجعية تتمثل في:

°خوصصة القطاع العمومي

°تصفية الخدمات الاجتماعية العمومية: التعليم، الصحة، السكن

°التراجع عن المكتسبات الاجتماعية: قانون الشغل، التقاعد، تجميد التوظيف العمومي واللجوء، أكثر فأكثر للتوظيف بالعقدة، تجميد الأجور...

°تصفية دعم المواد الغذائية الأساسية والطاقة.

°تقديم التسهيلات والامتيازات لجدب الاستثمارات الأجنبية.

°فتح أبواب البلاد أمام البضائع والخدمات والراسميل

أما البنك العالمي، فيتدخل لتأبيد الموقع المتخلف الذي يحتله الاقتصاد الوطني في قسمة العمل على المستوى الدولي بواسطة تحديد الاختيارات الاقتصادية الأساسية وبلورة "الإصلاحات" الاقتصادية الهيكلية ووضع الإطار المؤسساتي لهذه "الإصلاحات" التخريبية.

ومن الواضح أن هذه السياسات والاختيارات تخدم، في المقام الأول، مصالح الشركات المتعددة الاستيطان، أساسا منها الغربية.

ومن النتائج الخطيرة لهذا النموذج التنموي ما يلي:

-عجز بنيوي لميزانية الدولة

-عجز هيكلي للميزان التجاري

-عجز هيكلي على تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية وتبعية غذائية شبه مطلقة للسوق العالمي الذي تتحكم فيه الشركات المتعددة الاستيطان، رأس رمح الامبريالية.

-استحالة تطبيق سياسة تنموية وطنية مستقلة وتكريس الاقتصاد المغربي كاقتصاد هش وتبعي عاجز على توفير مناصب الشغل الضرورية.

-دولة فاسدة ومفترسة وعاجزة على تلبية أبسط المطالب الشعبية.

-تدمير الفرشة المائية في عدد من المناطق بسبب التركيز على الحوامض والفواكه النهمة في استهلاك الماء، إنشاء صناعات ملوثة، مزبلة نفايات خطيرة، تلوث الأنهر الكبرى، تقلص الغطاء الغابوي، التصحر، تلوث المدن الكبرى...

-أوضاع اجتماعية متردية لأغلبية الشعب المغربي

-تعمق الفوارق الطبقية والمجالية

-هجرة حاملي الشواهد العليا والكفاءات المتعددة التي تشكل خسارة ونزيفا كبيرين تضاف إلى الهجرة السرية ومآسيها الخطيرة

-تبعية ثقافية ولغوية للامبريالية الغربية حيث لا زالت اللغة الفرنسية سائدة في أغلب الإدارات. ورغم كل الكلام عن التعريب، تستمر اللغة الفرنسية، مع بعض المنافسة من اللغة الإنجليزية، في احتلال مواقع متقدمة في الكليات ومعاهد التعليم العالي. وتقوم مؤسسات البعثة الثقافية الفرنسية بدور خطير في تأبيد التبعية الثقافية واللغوية وبالتالي الاقتصادية لفرنسا لكونها تكون أبناء وبنات الطبقات السائدة ليشكلوا النخبة السائدة مستقبلا.

-تهميش القضية الامازيغية رغم أهميتها لتحقيق تنمية بشرية ومجالية حقيقية.

فهل هذا النموذج يؤدي إلى تطور ديمقراطي حقيقي؟

لقد فصلنا أعلاه في طبيعة ووظيفة ومصالح المافيا المخزنية التي تتحكم في السلطة في المغرب ووضحنا أن وظيفتها هي الدفاع على الوضع القائم الذي يمكنها من مراكمة الثروة، بشكل لا شرعي ولا مشروع، ولذلك، فإنها ستدافع حتى آخر رمق على نفوذها وامتيازاتها الضخمة وبالتالي فإنها تمثل أشرس عدو لديمقراطية حقيقية تعني، من بين ما تعنيه، تقديم الحساب على ما اقترفته من جرائم سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

وتتلقى هذه المافيا المخزنية الدعم من طرف الإمبريالية الغربية، وخاصة الأوروبية وبالأخص الفرنسية، بالرغم من كل كلامها المنافق حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذا من طرف الكتلة الطبقية السائدة. وذلك لكونها الساهر على تطبيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية المدمرة واللا شعبية، بكل الوسائل، بما في ذلك بالحديد والنار إذا استدعى الأمر ذلك. خاطئ من يظن أن الامبريالية يمكن أن تكون حليفة الشعوب في نضالها ضد الاستبداد. والتاريخ الأسود للامبريالية الغربية في المستعمرات ودعمها أبشع الدكتاتوريات التي غالبا ما لعبت دورا كبيرا في إنشائها واضح في هذا المجال. أسطع مثال على ذلك النظام السعودي القروسطي.

"بورجوازيتنا" و عقدة النقص تجاه بورجوازيات الدول الرأسمالية المتقدمة...

في اللقاءات والندوات تتبجح البورجوازيات المتقدمة بإنجازاتها العلمية واختراعاتها التكنولوجية التي تسرع في دورة الرأسمال وترفع من جودة وتطوير وتنويع المنتوج ومن تخفيض كلفة الإنتاج... بينما بورجوازيتنا تصفر وتحمر منحنية الرؤوس لكونها خاوية الوفاض في مجال الإبداع ولا تفك ألسنتها إلا إذا تعلق الأمر بالحديث عن مساحات القصور وتعداد الخدم والحشم....

هذه البورجوازية التي تحكمنا لا يمكنها أبدا أن تقف وقفة القرين للقرين أمام البورجوازيات المتقدمة.... لا يمكنها أن تبني مصلحة لها مستقلة عن البورجوازيات المتقدمة.... بعض الضجيج الذي يمكن أن يأتي إلى مسامعنا من حين لحين ليس تعبيرا عن نية الدفاع على المصلحة الوطنية بل العكس هو عنوان الاستعداد للذيلية أكثر لمن يضمن حماية أوفر....

كون هذه البورجوازية تهرع لمستشفيات ومصحات الدول الرأسمالية للتدواي من الزكام أو السرطان، يزيد من احتقارها، لأن البورجوازيات المتقدمة، كونها تستغل الطبقة العاملة من أجل التراكم الرأسمالي، فهذا لا يعفيها (نظرا للقطيعة الثورية للشعوب مع الإقطاع)، من حرصها على أداء الضرائب التي تساعد في بناء مراكز البحث العلمي وتمويل الاختراع التكنولوجي وبناء وتأثيث المستشفيات والشوارع التي تلجأ إليها بورجوازيتنا في رحلات "الشوبينك" الخريفية، تاركة وراءها أزقة متسخة وشوارع مشوهة ومستشفيات مخربة وجامعات تلعب دور السدود التي تحد من سرعة ولوج العاطلين لسوق الشغل.....

هذه البورجوازية التي تحكمنا طبيعة موقعها في قسمة الإنتاج الرأسمالي العالمي تجعلها ذيلية وعميلة للبورجوازيات المتقدمة....

هذه البورجوازية التي تحكمنا لا تنتج بل تفترس، لكونها شكل من أشكال الإقطاع المتخلف، يستمد بقاءه المؤقت من الحماية التي تقدمها بورجوازيات الدول الرأسمالية المتقدمة مقابل سلب الشعب المغربي من خيراته الوطنية، بما يخدم تنويع مصادر التراكم الرأسمالي بالدول الرأسمالية المتقدمة، لتليين الصراع فيما بين البورجوازيات والطبقة العاملة بتلك الدول درءا للثورة الاشتراكية التي لا ريب في أنها آتية....

الحسين لعنايت

حسب بحث لمندوبية التخطيط

ربع المغاربة ينوون الهجرة.. أغلبهم شباب متعلم وعاطل

أفاد آخر بحث وطني حول الهجرة الدولية للمندوبية السامية للتخطيط، إن ما يقارب ربع المغاربة ينوون الهجرة، في حين يتصدر أبناء الجهة الشرقية نسبة نوايا الهجرة على الصعيد الوطني.

وتفيد معطيات هذا البحث وطني، الذي أصدرته المندوبية الخميس الماضي، بأن نية الهجرة لا تختلف كثيراً حسب نوع الأسرة، لكنها تختلف حسب الجنس والمستوى الدراسي، فهي تبلغ 28.6 في المائة لدى الرجال مقابل 17.7 في المائة لدى النساء.

وأشار البحث المذكور أن نسبة الرغبة في الهجرة لدى الحاصلين على مستوى التعليم الثانوي أو العالي تبلغ 25 في المائة، مقابل 12.4 في المائة لدى الأشخاص غير المهاجرين الذين لا يتوفرون على أي مستوى دراسي.

كما عبر 41.1 في المائة من الذين شملتهم هذه الدراسة، وهم عينة تمثيلية تضم 5.765 شخصاً غير مهاجر، والمنتمين للجهة الشرقية، عن رغبتهم في الهجرة إلى الخارج، يليهم المنتمون إلى جهة طنجة تطوان الحسيمة بنسبة 30.8 في المائة، ثم مراكش آسفي في المرتبة الثالثة بـ26.7 في المائة.

وتأتي جهة درعة تافيلالت في المرتبة الرابعة بـ26.2 في المائة. وقد بلغت النسب المسجلة بالجهات الأخرى مستوى أقل من المتوسط المسجل على الصعيد الوطني (23.3 في المائة) بما فيها جهة سوس ماسة التي سجلت أقل نسبة (10.5 في المائة.

وحسب هذه الدراسة، تُعتبر نية الهجرة نسبياً أعلى لدى الأشخاص العاطلين عن العمل بنسبة تصل إلى 50.9 في المائة. كما يعبر النشيطون المشتغلون كذلك من جانبهم عن نيتهم الهجرة بنسبة أقل بلغت 21.9 في المائة.

وتأتي في المقدمة الجوانب الاقتصادية كسبب رئيسي للهجرة مُعبر عنه من قبل 70 في المائة من المغاربة الذين ينوون الهجرة، تليها الأسباب الاجتماعية بنسبة تناهز 24.4 في المائة.

وتختلف دوافع الهجرة حسب الجنس، فإذا كانت بالنسبة للرجال اقتصادية بالدرجة الأولى بنسبة 79.7 في المائة، فإنها بالنسبة للنساء اقتصادية بنسبة 53.8 في المائة واجتماعية بحوالي 38.1 في المائة.

وتهدف المندوبية السامية للتخطيط من خلال البحث الوطني حول الهجرة الدولية إلى توفير، في مرحلة أولى، معطيات وصفية وبأثر رجعي حول ظاهرة الهجرة الدولية وحول خصائص وسلوك المهاجرين الحاليين والمهاجرين العائدين والأشخاص غير المهاجرين. وتهم المرحلة الثانية من هذا البحث، المزمع إنجازها خلال الفصل الأول من سنة 2020، ظاهرة الهجرة القسرية والهجرة غير قانونية.

من وحي الأحداث

ماذا يطبخ لشعوب المغرب الكبير؟

التيتي الحبيب

حسب إذاعة فرنسية: "4 طائرات تحمل مقاتلين سوريين تهبط في مطار معيتيقة الليبي كما أكد مدير "المرصد السوري لحقوق الإنسان"، ماهر عبد الرحمن، في تصريح لـ RFI، أن 500 مقاتل سوري حطوا بالتراب الليبي، مضيفا أن آخرين متواجدين في تركيا ينتظرون نقلهم إلى العاصمة طرابلس..."

اردوغان يدعم حكومة السراج ضد الماريشال حفتر المدعوم من طرف السعودية والإمارات. لماذا هذا الاهتمام المفاجئ بليبيا وفي هذا الوقت بالذات؟ لفهم هذه المسألة وجب النظر إليها من زاوية أشمل تهم المغرب الكبير برمته. إن الخطة الجديدة تروم استنبات بؤرة إرهابية جديدة على شاكلة ما تم في سوريا. تجميع الإرهابيين في هذه المنطقة وإطلاق يدهم لارتكاب الفظاعات في ليبيا، ثم تصديرهم لكل بلدان شمال إفريقيا بما فيه الصحراء الكبرى سيسمح باستعادة المبادرة في لجم ثورات شعوب المغرب الكبير. لقد أدت حالة سوريا وظيفتها في كسر شوكة الموجة الأولى من السيرورة الثورية بعد 2010، لكن أثر القمع والإرهاب تم امتصاصه، وخرجت الشعوب في هبة ثانية كما يجري اليوم في الجزائر وقد يعم باقي البلدان في القريب العاجل.

هي نفس الخطة وينفذها نفس الفريق: تركيا وقطر من جهة والسعودية والإمارات من جهة أخرى. إنهما الإخوان المسلمين من جهة والوهابية من جهة ثانية، وهما وجهان لعملة واحدة، عملة هيمنة الامبريالية على شعوب المنطقة بتنفيذ قوى جهوية تتقاسم الأدوار.

بعد أن سقط حكم الإخوان المسلمين في مصر لصالح قوى حليفة للسعودية، وبعد أن استولى الإخوان المسلمون على السلطة وتمكنوا من الدولة في تونس، يتم التسابق على ليبيا من أجل إحكام القبضة عليها من هذه الجهة أو تلك لغرض التمهيد للتعامل الميداني مع الجزائر ودول الجوار الأخرى.

فتحويل الساحة الليبية إلى ساحة معارك تقوم فيها القوى الإرهابية المنتمية لتجربة داعش في العراق وسوريا، يراد منه تشكيل فزاعة مرعبة ضد النضالات والانتفاضات التي تقوم بها شعوب المغرب الكبير، وإحكام قبضة حزب النهضة على تونس باعتباره الدرع الواقي من انتقال العنف إلى الفضاء التونسي مادامت النهضة هي الحاكمة والمسؤولة على البلاد.

تركيا تلعب دور الدركي بامتياز وهي بتفجيرها لهذه الحروب المحلية تضمن للامبريالية أمرين: الأول، إجهاض الثورات الشعبية، والثانية توسيع سوق السلاح للإسهام في حلحلة الأزمة الاقتصادية والصناعية في المراكز الامبريالية.

يعتبر الموقف من هذه التطورات مجالا أساسيا لفرز القوى المناضلة والمستقلة والمدافعة عن مصالح شعبنا وبين القوى التي تعادي تلك المصالح وتتخندق مع هذه الجهة أو تلك.